لقد أدرك علماؤنا الأجلاّء الفروق الشّكلية و الوظيفية بين الأبنية و اتخذوها محـــورًا أساسيا يفرّقون به بين الأبنية المختلفة. بعد أن يُتجاوز عن معناها المجرّد في أصل الوضع. فهناك ضوابط صرفية تتحقّق في البنية ذاتها، وهناك ضوابط نحوية من خلال التركيب.

1- المبحث الأول : الضّوابط الصّرفية والنحوية:

1-1/الضّوابط الصّرفية:

هي العلامات أو الخصائص التي تميّز الكلمة من حيث بنيتها الصّرفية، و ما يمكن أن تقبله من تغييرات و ما يمكن أن يطرأ عليها من أحوال. فهناك ضـــوابط صـــرفية خاصّـــة بالاسم وأخرى خاصة بالفعل[1].

وتُعدُّ الصّيغة الصّرفية من أهمّ الضّوابط التي يُلجأ إليها لتمييز الأبنية، فصيغ الأســـماء تختلف عن صيغ الأفعال فالفعل له أوزان خاصّة تخالف أوزان الاسم إضافة إلى التصـــرّف لأنّ الفعل بابه التصرّف، و الأسماء بابُها الجُمود و عدم الاختلاف[2].

و من علامات الفعل عدم التثنية أو الجمع، بخلاف الاسم، لأنّ الغـــرض مـــن التّثنيـــة و الجمع الدلالة على الكثرة و لفظ الفعل يعبّر عن القليل و الكثير، فلم تكن حاجة إلى التثنية و الجمع فالتثنية في قولك: يفعلان، و الجمع في قولك: يفعلون إنّما هي للفاعل لا للفعل.

أمّا الدّلالة فكانت ملحظاً بارزًا اعتمده الصّرفيون لضبط صياغة كثير من الأبنية؛ فقـــد تحرّوا العلاقة بين البنية الصّرفية و ما يكون لها من دلالة معنوية خاصّة، و الأبنية التي تُعدُّ الدلالة ضابطا في صوغها كثيرة مختلفة و كمثال عنها نجد المصادر؛ فمن المعلوم أنّ للفعل الماضي الثلاثي ثلاثة أوزان: هي: فعَل، فعِل، فعُل ولا جدال بـــين الصّـــرفيين فـــي كثـــرة الأوزان الواردة من مصدر الثّلاثي كثرة تعاصت عن الضّبط و التحديد ولكنّهم استطاعوا أن يضبطوا صوغ أغلب مصادر الثّلاثي بأن قرنُوا الصّيغة الصّرفية للمصدر بمعناها الـــدلالي الذي تشترك فيه مع مثيلاتها، فكوّنُوا من الدلالة أصلا مُطّردًا تنضبط به معظم صيغ مصادر الثلاثي ضمن معان كليّة عامّة تلتقي عليها، فالغالب:

1)- لطيفة النجار، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ص43.
2)- ابن يعيش النحوي، شرح المفصل ، 76/6.

فيما دلّ على صوت أن يكون على وزن(فُعَال) مثل صُرَاخ، عُواء، نُبـاح...أو علـى وزن(فعيل) مثل: ضجيج، نئيم(أنـين)؛ وفيمـا دلّ علـى داء مثـل صُـداع، دُوار، زُكـام ووزنه(فُعال)؛ فيما دلّ على لون مثل: حُمرة، شُبهة، صُفرة ووزنه(فُعلة)[1].

1-2/الضّوابطُ النّحوية:

هي الخصائص التي تتميّز بها الكلمة من خلال وجودها في التركيب، و مـن خـلال ارتباطها مع غيرها من الأبنية بعلاقات تُحدّدها طبيعة التركيب نفسه، و تتحدّد هذه الضّوابط باعتماد منهج قائم على أساس تحليل التّراكيب، و دراسة العلائق التركيبية التي تـربط بـين الأبنية وتحديد المواقع التي يمكن أن تظهر فيها تلك الأبنية.

ففي علاقة الإسناد حدّد النحاة الأبنية التي يُمكن أن تعبّر عن طرفي هذه العلاقـة، و لا يتأتّى ذلك إلاّ في اسمين أو في فعل و اسم[2].

إضافة إلى الموقع الذي يُعتبر ضابطا اعتمده النُّحـاة فـي الحكـم باسـمية الأسـماء الموصولة و أسماء الإشارة؛ لأنّ الدليل على اسميتها" وقوعها في مواضع الأسماء، و تأديتها ما يؤدّيه سائر الأسماء" [3].

2- المبحث الثاني :الصيغ بين الدّلالة المعجمية و الدّلالة الصّرفية :

2-1/ الدلالة المعجمية:

و هي الدّلالة الأساسية التي تمثّل " جوهرُ المادّة اللغوية المشترك في كلّ ما يسـتعمل من اشتقاقها و أبنيتها الصّرفية".

و أطلق عليها **ابن جني**(الدلالة اللفظية)، وقال :« ألاَ تَرَى إلى قَام و دَلاَلَة لَفظه عَلَـى مَصْدره »[4]، أيْ قَامَ يدلُّ عَلى القيام، و عَدَّها أقوى الدَّلالات « فأقْواهُنّ الدّلالة اللفظية »[5] لبيانها معاني المفردات اللّغوية ، فهي تحتوي قيمة أساسية من خلال اللّفظ نفسه.

1)- لطيفة النجار ، مرجع سبق ذكره، ص65.
2)- الرضي الاسترابادي، شرح الكافية ،7/1.
3)- المبرّد، المقتضب ،173/3.
4)- ابن جني ،الخصائص، 100/3.باب الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية.
5)- المرجع نفسه، 100/3

فالدّلالة اللفظية إذا تساوي عنده الدّلالة المعجمية ، فمثلا (قَطَعَ) يدل على حدث ما وهو (القَطْع)؛ وعند اشتقاقنا أبنية عدّة من لفظ (قَطَعَ) فإنّ الدّلالة الأساسية أو المركزية تبقى مرتبطة باللّفظ مهْما تغيَّر تصريف الكلمة، نحو: يقطَع، و قَاطِع، و مقطُوع، و مقطَع.
فنلحظ أن الجذر الأساسي، وهو (قَطَعَ) موجود، ودلالته كذلك، فضلا عمّا زيد عليه من دلالات أخر للكلمة.

فالدلالة المعجمية : هي النّواة الأساسية أو المركزية التي تنطلق منها الدّلالات الأخرى و يبقى اللفظ محافظا على قيمته الأساسية بوساطة الجذر مهما تصرّفت الكلمة أو أخذت موقعا ما.

2-2/ الدلالة الصّرفية:

و يقصد بها الدّلالة التي تُستمدّ من طريق الصيغ و بنيتها[1] لأنّها تُمثل معنى الوزن إذ فيه زيادة لم تكن موجودة في اللفظ نفسه[2]، نحو: ضارَب الدّال على معنى المشاركة ، و هي تلي الدلالة اللفظية من حيث القوّة ؛ لأنّها صُورة حملها اللفظ، فهي دلالة البناء على معنى من المعاني، قال **ابن جني** :« و إنّما كانت الدّلالة الصّناعية أقوى من المعنوية من قِبَل أنّها و إن لم تكن لفظا فإنّها صُورة يحملها اللفظ، و يخرج عليها، و يستقرّ على المثال المعتزم بها فلمّا كانت كذلك لحقت بحُكمه، و جرت مجْرى اللفظ المنطوق به، فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة » [3].

فالدّلالة الصناعية، وإن لم تكن لفظية، إلاّ أنّ هناك ملازمة بينها و بين اللفظ فهي صورة حملها اللفظ، و كثيرا ما نجد **ابن جني** يربط بين البناء و معناه ، ومن أمثلة الدّلالة الصّناعية ما عزاه إلى الفعل و المصدر أمّا الفعل فقال عنه: « ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره، و دلالة بنائه على زمانه...»[4] فالبناء الثلاثي للفعل فيه دلالتان : لفظية و صناعية ، فاللفظية دلالة قام على القيام، و الصّناعية دلالة البناء على الزّمن أمّا المصدر فإنّ بناءه صالح للأزمنة الثلاثة ، قال:« و كذلك الضَرْب و القَتْل : نفس اللفظ يفيد الحدث فيهما

1)- إبراهيم أنيس ، مرجع سبق ذكره، ص 47.
2)- هاشم طه شلاش، أوزان الفعل ومعانيها، ص42، وينظر: فايز الداية،علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق،ص 21، و أحمد مختار عمر،علم الدلالة،ص 13.
3)- ابن جني ،الخصائص، 100/3. باب الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية.
4)- المرجع نفسه،100/3.

و نفس الصّيغة تفيد فيهما صلاحهما للأزمنة الثلاثة»[1] . أي يكون بناءُ المصْدر صالحا للأزمنة الثلاثة.

و الملاحظ أنّ **ابن جني** قد عزا إلى بناء الفعل و المصدر المجرّدين دلالتهما على الزّمن و لم ينسب إليهما دلالة أُخرى على حين نجدُه في البناء المزيد ينسب إليه دلالة التكثير أو المشاركة و نحوهما إلى جانب الدلالة الزمنية فمثلا نجد أنّ الفعلين (قطّع و كَسّر) فلفظهما يفيد معنى الحدث، أي الدّلالة على المصدر، و بناؤهما يفيد أمرين أحدهما: الدّلالة على المضيّ، و الآخر: الدّلالة على تكثير الفعل[2]. فالفعلان(قَطَع و كَسَرَ) يدلاّن على القطع و الكسر، و هي دلالة اللفظ نفسه، لكنّنا لو قلنا (قَطّع و كَسّر) بالتشديد فإن صورة اللفظ تنتج لنا دلالة التكثير وهي دلالة اللفظ نفسه، لكننا لو قلنا(قطّع و كسّر) بالتشديد فإنّ صورة اللفظ تنتج لنا دلالة التكثير، و هي دلالة البناء، وهذا هو الترقّي في الدلالة من المُعجمية إلى الصّرفية.

و المُلاحظ أنّ الصّرفيين عَزوا الدلالة الصّرفية إلى الأبنية المزيدة سواء كانت فعلية أو اسمية؛ لأنّ الأبنية المجرّدة لم تقيّد بمعان معيّنة كما قُيّدت بذلك المزيدة.

و هذا ما نلحظه في أبنية الأفعال و المصادر و المشتقات، إذ إنّ المعاني الصرفية فيها قد عُزيت إلى الأبنية المزيدة إلا ما ندر، فكثير منها مُطّرد في دلالته، و هذا ما سيتضح فيما خلال البحث إن شاء الله.

وعزا **ابن جني** و غيره من الصّرفيين، الدلالة في الأبنية المزيدة إلى الزوائد مرّة و إلى البناء مرّة أخرى، فمثلا الهمزة في بناء(أفعَلَ) كثيرا ما تجيء للتعدّي أو تدلّ على الصّيرورة أو التعريض، و بناء(اسْتَفْعَلَ) يدلّ على الطلب[3]، إلاّ أنّ الغالب هو تعليق المعنى بالبناء لا الزوائد؛ بينما يرى **تمام حسان** أنّ تعليق المعنى بحروف الزيادة يجعلها لواصق لا زوائد ويرى أنّ المنهج السليم هو أن ننسبها إلى البناء؛ لأنّ استخلاص الحرف الزائد و عزله عن الكلمة، إنْ كان مقبولا في تاء الافتعال أو السين فلا يكون مقبولا في التضعيف أو التكرار[4].

---

1)- ابن جني ،الخصائص ، ج103/3.
2)- المرجع نفسه، ج103/3.
3)- المرجع السابق، 155/2، وينظر: ابن جني، المنصف ، تح إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ج1، ط01 ،1954، ص77 ، و ينظر:ابن يعيش ،شرح الملوكي في التصريف، ص 68، والاسترابادي،شرح الرضي على الشافية،ج 83/1.
4)- تمام حسان،اللغة العربية معناها ومبناها، ص161.

فنسبة المعنى للبناء نفسه أولى من نسبته إلى الحرف الزائد، لأنّ الحرف لا قيمة دلالية له خارج سياق الكلمة، فدلالة الحرف اعتباطية عند مشهور اللغويين[1]، فلمّا زِيد حرف على بناء(فَعَل) تكوّن لنا بناء جديد أنتج دلالة صرفية مغايرة للدلالة المعجمية نحو: ضَارب، فإن بناءه يدلّ على المشاركة.

ويدلّ على بناء أنّ بناء(فَعَل) المجرّد قد دلّ في بعض الأحيان على معان صرفية نحو (ضَنَأت المرأة: أي كثر ضنؤها)[2]، فإن بناء(فَعَل) أنتج لنا معنى الكثرة، و هو غير موجود في اللفظ نفسها، زيادة على ذلك أنّه خالٍ من أيّ حرف زائد إلاّ أنّه بمعنى المزيد أي أفْعَلَ فقد ورد عند اللّغويين أن ضنأت و أضنَأت لغة[3].

3- المبحث الثالث : الدلالة الصرفية و النص القرآني :

الدلالة الصرفية هي دراسة التركيب الصرفي للكلمة وبيان المعنى الذي تؤديه صيغتها.فلا يكفي لبيان معنى " استغفر" بيان معناها المعجمي المرتبط بمادتها اللغوية (غ ف ر) بل لابد أن يضم إلى ذلك معنى الصيغة وهي هنا وزن (استفعل) أو الألف والسين والتاء التي تدل على الطلب. وفي باب " معاني صيغ الزوائد" أمثلة أخرى كثيرة »[4] .

فلكل بنية دلالة معينة، والبنية من ضمن ما يحدد المجموعات (الأسماء - الأفعال - المصادر) وكل مجموعة لها بُنى فرعية ذات دلالات معينة .

إذا كان تفسير النص القرآني ضرورياً لفهم تركيب كلماته وآياته، وبالتالي فهم المعاني والمرامي من كلام الله سبحانه وتعالى ، فإنّ علم الصرف لا يقلّ ضرورة عن علم التفسير، بل إنهما يرتبطان بعضهما ببعض ارتباطاً وثيقاً. لذلك أولى علماء اللغة والمفسرون جُلّ اهتمامهم للدلالات الصرفية في القرآن الكريم و اشترطوا في المتصدي للتفسير أن يكون ملمّا بالعربية (من نحو وصرف)، كما أن تفسير القرآن باللغة هو واحد من مصادر التفسير المعتبرة[5].

1)- دار الشؤون الثقافية ،كتاب المورد (دراسات في اللغة) ، بغداد ط01، 1986 ، ص 63 -64.
2)- الفارابي إسحاق بن إبراهيم ، ديوان الأدب، تح أحمد مختار عمر، القاهرة ،1974، ص 213/4.
3)- الفارابي، المرجع السابق، 213/4و 226، وينظر:الجوهري ،تاج اللغة وصحاح العربية، 60/1، (ضنأ)، و ابن منظور ،لسان العرب، 111/1، (ضنأ).
4)- أحمد مختار عمر،علم الدلالة ، ص13 .
5) - الزركشي، البرهان في علوم القرآن،المكتبة العصرية ،بيروت، بدون سنة النشر ، ص 204، وينظر: ابن عاشور،التحرير والتنوير،1 /12 ، وسميح عاطف،الإعراب في القرآن الكريم دار الكتاب اللبناني ، ط01، 1405هـ ، ص 42 ، وينظر: فريد الزامل،مرجع سبق ذكره، ص64.

"ولذلك نرى من أهداف علم الصرف تقويم اللسان والاحتراز عن الخطأ نطقاً ومراعاة لقانون اللغة كتابة، والاهتداء إلى معرفة معاني الكلمة واستعمالاتها"[1]. فإذا كان الصرف يحمينا من الخطأ ويهدينا للمعاني السليمة ففضله في فهم النص القرآني إذن لا ينكر.

وذكر **ابن جني** محاسن هذا العلم فقال: « يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة، وبهم إليه أشد فاقه لأنه ميزان العربية و به تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به » [2] .

وقال **ابن عصفور**: « ومما يبين شرفه أيضاً أنه لا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، ألا ترى أن جماعة من المتكلمين امتنعوا من وصف الله سبحانه بـ " حنّان" لأنه من الحنين و" الحنّة" من صفات البشر الخاصة بهم تعالى الله عن ذلك »[3].فـ (حنّان) صحيح أنه ليس من أسماء الله الحسنى، ولكنه صفة فعل لله بمعنى الرحيم،قال تعالى: ﴿ **وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا وَزَكَاةً وَكَانَ تَقِيًّا**﴾ **(مريم : 13)** أي رحمة منّا.

وقال **ابن منظور**[4] : « وكان بعض مشايخنا أنكر التشديد فيه لأنه ذهب به إلى الحنين فاستوحش أن يكون الحنين من صفات الله تعالى ، وإنما معنى الحنّان الرحيم من الحنان والحنين:الشديد من البكاء والطرب » .

4- المبحث الرابع : تعريف دلالات الصيغ :

4-1 / دلالة الاتخاذ :

قال الخليل: « الأخذُ :التناول ... ويقال الاتخاذ من (تَخِذَ يتخذ تَخَذاً) ، وتَخذتُ مالاً أي كسبته، ألزمت التاء كأنّها أصلية والأصل من الأخذ » [5] .

وقال ابن فارس : « الهمزة والخاء والذال أصل واحد تتفرَّع منه فروع متقاربة المعنى أما أخذ فالأصل حَوْز الشيء وجبْيه وجمعه . تقول : أخذت الشيء آخذه أخذاً ،قال الخليل : هو خلاف العطاء » [6] ، ويكون بالتناول نحو قوله تعالى: ﴿**قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَأْخُذَ إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا**

1)- فتحي عبد الفتاح الدجني، في الصرف العربي ، الكويت ،ط01،1979 ، ص32.
2)- ابن جني ،المنصف 2/1.
3)- ابن عصفور الأشبيلي ، الممتع في التصريف، تح فخر الدين قباوة ، الدار العربية للكتاب ، تونس ، ط 05،1983 ،ص1 / 28.
وينظر : محمد الصباغ ،لمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير ، المكتب الإسلامي ، بيروت، ط03، 1410هـ ،ص 192 "بتصرف"، وينظر: السيوطي،الإتقان في علوم القرآن، 2 /1210.
4)- ابن منظور ،اللسان 2 /634 " بتصرف " .
5)- الخليل بن أحمد ، مرجع سبق ذكره ،ج 298/4 : (أخذ)
6)- ابن فارس ،معجم مقاييس اللغة ،68/1 ، (أخذ) .

مَتَاعَنَا عِنْدَهُ إِنَّا إِذًا لَظَالِمُونَ﴾ (يوسف: 79) « والاتخاذ افتعَال منه ، ويعدّى إلى مفعولين ويجري مجرى الجعل نحو قوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ ﴾ (المائدة : 51)** » [1].

ولم يشر أغلب الصّرفيين إلى معنى الاتخاذ، وإنما اكتفوا بذكر أنّ هذا الفعل دلّ على الاتخاذ إلاّ أنَّ هناك إشارات اقتطفناها فيها معنى الاتخاذ .

فالاتخاذ هو أنْ يتخذ فَاعِل الفعل أصلاً له، سواء كان اتخاذ الفاعل المفعول أصلاً للفعل[2] نحو : توسَّد الترابَ إذا اتخذ وسادة، أو اتخاذ الفاعل الشيء لنفسه نحو: خيَّم بالمكان أي اتخذ بمخيّمه أو قصر نفسه عليه ولم يتجاوزه[3] .

4-2 / دلالة التَّعدية واللّزوم:

جاء في العين أنّ العَدْو: « الحُضْرُ ، وهو التعدي في الأمر ، وتجاوز ما ينبغي له أنْ يقتصر عليه » [4].

وقال ابن فارس : « العين والدال والحرف المعتل أصل واحد صحيح يرجع إليه الفروع كلها، وهو يدل على تجاوز في الشيء وتقدُّم لما ينبغي أن يقتصر عليه من ذلك العدو، وهو الحُضْر » [5] ولم يخرج ابن فارس عمّا ذكره الخليل .

وهذا المفهوم الذي طرحه ابن جنّي نجد الرضي أكثر إيضاحاً له، إذ قال: « أنْ يجعل ما كان فاعلاً للازم مفعولاً لمعنى الجعل فاعلاً لأصل الحدث على ما كان ، فمعنى (أذهبتُ زيداً) جعلت زيداً ذاهباً، فزيد مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة فاعل للذهاب كما كان في ذهب زيد » (6) .

ونرى أنّ سبب تعدية الفعل ، ولزومه يرجع إلى غرض دلالي؛ وهو أن الفعل يكون لازماً إذا كان يعالج شيئاً ذاتياً، أو الفاعل الحقيقي فيه مخفياً إذا تعدى ظهر، فالأول نحو جاء وقَام وجلَس . ومن الآخر : شرُف، ومات، وخَرِس، وصلِع ؛ أما المتعدي فمعرفته نستفيدها من قول

1)- الراغب الأصفهاني ،مفردات ألفاظ القرآن، ص 67 ،(أخذ) .
2)- ابن الحاجب ،الإيضاح في شرح المفصل ،تح موسى بناي العليلي، مطبعة العاني،بغداد،1983 ،ج132/2 ، وينظر:محيي الدين عبد الحميد ،دروس التصريف ، ص 75 .
3)- ابن جني ،التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ، تح عبد الحسين خلوصي ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1974،ص 255 .
4)- الخليل بن أحمد ،المرجع السابق ،ج213/2 ، (عدو) .
5)- ابن فارس ،المرجع السابق، ج249/4 ، (عدو) .
6)- الاستراباذي،مرجع سبق ذكره ، ج 86/1 .

سيبويه في تعدية الفعل بالهمزة، إذ قال : « تقول دخل وخرج وجلس . فإذا أخبرت أنّ غيره صيّره إلى شيء من هذا قلت: أخرَجه وأدخَله وأجلَسه » [1] .

4-3/ دلالة المبالغة:

جاء في العين أنّ المبالغة هي : « أن تبلُغَ من العمل جُهْدَك» [2] . وقال ابن فارس: « الباء واللام والغين أصل واحد وهو الوصول إلى الشيء. تقول : بلغت المكان، إذا وصلت إليه ... وقولهم بلّغ الفارس، يُراد به أنه يمد يدَه بعنان فرسه ليزيد في عدوه . وقولهم تبلّغت القِلة بفلان إذا اشتدت ، فلأنه تناهيها به ، وبلوغها الغاية » [3] .

وجاء في مفردات الراغب: « البلوغ والبلاغ:الانتهاء إلى أقصى المقصد والمنتهى مكاناً كان أو زماناً،أو أمراً من الأمور المقدرة » [4].

فالمبالغة هي العمل للوصول إلى الشيء والانتهاء إليه سواء كان مكاناً أو زماناً أوغير ذلك .

وذكر ابن جنّي[5] أنّك إذا أردت المبالغة في الفعل أخرَجته عن معتاده أي : « أنّك في المبالغة لابد أنْ تترك موضعاً إلى موضع ، إمّا لفظاً إلى لفظ ، وإمّا جنساً إلى جنس » [6] .

وقال الصبّان : « إنّ المبالغة تفيد التنصيص على كثرة المعنى كماً أو كيفاً » [7] ويكون ذلك إمّا بتضعيف عين الفعل أو تكريرها أو كثرة الحروف ، نحو تقَاعَس أبلغ من قَعَس وفتّنا أبلغ من فتن وكذلك اعشَوشَب أبلغ من أعشَب ونحوها.

وتكون كثرة الحروف في البناء مدعاة إلى المبالغة ، ولاسيما إذا كان البناء أكثر حروفاً مما قبله ، نحو : شرقت الشمس وأشرقت فأشرقت أبلغ من شرقت ، لأنّ شرقت بدت،وأشرقت: أضاءت [8]، وحدب واحدودب فاحدودب أبلغ من حدب.

1)- سيبويه،مرجع سبق ذكره ، ج 55/4 .باب افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى .
2)- الخليل بن أحمد، مرجع سبق ذكره ، 421/4 ، (بلغ) .
3)- ابن فارس، مرجع سبق ذكره، 301/1 - 302 ، (بلغ) ..
4)- الراغب الأصفهاني ، مصدر سبق ذكره، ص 144 ، (بلغ) .
5)- ابن جني،الخصائص ، 48/3 .
6)- المرجع السابق، 48/3 .
7)- الصبان ،حاشية الصبان على شرح الأشموني،تح طه عبد الرؤوف سعيد،المكتبة التوفيقية ،بدون بلد وسنة النشر، 448/2 .
8)- سيبويه، الكتاب ، ج 04ص 55و56 ، باب افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى ،وينظر ابن جني،المحتسب ، 420/2 .

4-4/ دلالة التّكثير:

جاء في العين أن الكثرة : « نماءُ العدد ، ونقول كَثُر الشيء كثرة فهو كثير ورجل مُكثِر كثير المال ، وأكثرتُ الشيء، وكثّرته : جعلته كثيراً» [1] وقال ابن فارس : « الكاف والثاء والراء أصل صحيح يدل على خلاف القلة من ذلك الشَّيء الكثير ، وقد كثُر . ثم يُزاد فيه للزيادة في النعت فيقال : الكوثر : الرجل المِعطاء وهو فَوْعل من الكثرة » [2]، وقيل إنَّ الكثرة والقلة يستعملان في الكمية المنفصلة كالأعداد[3].

وذكر ابن جنّي أنّ المراد بالتكثير أنّك إنما تخبر أنّ هذا فعل وقع منك شيئاً بعد شيء على تطاول الزمان [4] ، إذ إنّ تشديد العين أو تضعيفها إنما هو لتكثير الفعل أو الفاعل أو المفعول .

وأصل التكرير في الفعل هو العين ، قال ابن جنّي : « ألا ترى أنّ الفعل الذي هو موضع للمعاني لا يضعَّف، ولا يؤكّد تكريره إلاّ بالعين هذا هو الباب » [5].

4-5/ دلالة التّعريض:

قال الخليل في العين: « عَرُض الشيء يعرُضُ عِرَضاً، فهو عريض والعَرْضُ مجزوماً خلاف الطول ، وفلانٌ يَعْرِضُ علينا المتاع للبيع والهبة ونحوهما » [6].

وقيل إنّه يقال في الأجسام، ثم يستعمل في غيرها ، ومنه عرضت الشيء على البيع وعلى فلان ولفلان[7]، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَعَلَّمَ آَدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ** ﴾ ﴿ **(البقرة : 31).**

أشار ابن جنّي[8] إلى هذا المعنى في بناء (أفعَل)، نحو: أباع الثوب أو أبعته عرّضته للبيع، ولم يزد على ذلك، وكأنه يرى قلته، وسبقه سيبويه[9] إلى ذكر هذا المعنى .

وذكر الصرفيون معنى التعريض وعرّفوه بأنك تجعل « ما كان مفعولاً للثلاثي مُعرّضاً لأنْ يكون مفعولاً لأصل الحدث، سواء صار مفعولاً له أولا، نحو أقتلته : أي عرضته لأن

1)- الخليل بن أحمد ،مرجع سبق ذكره ، ج348/5 ، (كثر) .
2)- ابن فارس ، مرجع سبق ذكره، ج160/5 ، (كثر).
3)- الراغب الأصفهاني، مرجع سبق ذكره، ص 703 .
4)- ابن جني ،المنصف،91/1 .
5)- ابن جني ،الخصائص ، 158/2 . باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني:التكرير
6)- الخليل بن أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ج 271/1 ، (عرض) .
7)- الراغب الأصفهاني، مرجع سبق ذكره،ص 559 ، (عرض) .
8)- ابن جني ،المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج1، تح علي النجدي ناصف ، و عبد الحليم النجار ، و عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، وج2 : علي النجدي ناصف ، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي ، القاهرة ، 2004 ، 96/1 و312/1 .
9)- سيبويه، الكتاب، ج 59/4 . باب افتراق فعلت و أفعلت في الفعل للمعنى

يكون مقتولاً قُتِل أولا، وأبعتُ الفرسَ : أي عرضته للبيع، وكذا أسقيتُه : أي جعلت له ماء وسِقْياً شَرِب أو لم يشرب، وسقيته : أي جعلته يشرب، وأقبرته أي جعلت له قبراً قُبِر أولا » [1] [1] وفرّق بينهما ابن الحاجب بقوله : « إنّ الأول تعريض لفعل منسوب إليه يتعلق بالمفعول من بيع وقتل، والثاني تعريض لما ليس كذلك، ألا ترى أنّ جعله ذا قبر ليس مثل جعله معرّضاً للبيع والقتل ، لأنّ القبر ليس فعلاً له يتعلق بالمفعول» [2]، فأقبرته جعلت له قبراً يدفن يدفن فيه وقيل : أمر بأن يدفن فيه [3].

4-6/دلالة التّكلف:

ذكر اللغويون أنّ الكَلَف هو الإيلاع بالشيء، والتعلق به، قال ابن فارس : « الكاف واللام والفاء أصل صحيح يدل على إيلاع بالشيء ، وتعلق به . من ذلك الكَلَف ، تقول : قد كَلِف بالأمر يَكْلَف كَلَفاً. ويقولون :(لا يكُن حبُّك كَلَفا ، ولا بُغْضُك تَلَفاً) . والكُلْفة ما يُتَكلَّف من نائبة أو حق . والمتكلّف : العرِّيض لما لا يعنيه » [4] .

وأشار **ابن جني** إلى معنى التكلف بأنه تعمُّل الأمر وتكلفه[5]، إلا أنّ **سيبويه** كان أكثر إيضاحاً لمعنى التكلف من دون أن يذكر المصطلح، قال : « وإذا أراد الرجل أن يُدْخل نفسه في أمر حتى يضاف إليه ويكون من أهله فإنك تقول : تَفَعّل، وذلك تشجّع وتبصّر وتحلّم وتجلّد وتمرّأ، وتقديرها تمرّع، أي صار ذا مروءة ... وليس هذا بمنزلة تجاهل؛ لأنّ هذا يطلب أن يصير حليماً » [6]، أي يخرج من هيأته إلى هيأة أخرى [7]، هذا في بناء (تفعّل) ، أما بناء (تفاعل) فإنه لا يطلب ذلك ، وإنما يتظاهر به ويتعاطاه[8] .

4-7/دلالة الدخول زماناً أو مكاناً:

أطلق ابن جنّي على هذه الدَّلالة معنى (صار إلى كذا)، نحو : أفضَيت : صرتُ إلى الفضاء، وأعرَق الرّجل إذا صار إلى العراق، وأعمَن الرجل إذا صار إلى عمان، وأنجد أتى

1)- الاسترابادي، مرجع سبق ذكره، 88/1 .
2)- ابن الحاجب،الإيضاح في شرح المفصل، 126/2 .
3)- ابن قتيبة،أدب الكاتب ، ص294 .
4)- ابن فارس،المرجع السابق ،136/5 ، (كلف) .
5)- ابن جني، المحتسب ، 127/1 .
6)- سيبويه، الكتاب ، 71/4 .باب استفعلت
7)- المبرد، مرجع سبق ذكره ، 78/1 .
8)- ابن جني، المرجع السابق ، 127/1 .

نجداً[1] ، هذا ما يخص المكان، أمّا الزمان فنحو : صبحتُ المنــزل، ومسّيته أي أتيته صباحاً ومساء [2].

ويرى الرضي أنّ الهمزة تُزاد للدّلالة على دخول الفاعِل في الوقت المشتق منه (أفعَل) أمّا التضعيف فإنه بمعنى عَمَلُ شيء في الوقت المشتق هو منه [3]، أي كأنه يؤقت لوقوع الحدث.

قال الفراء : « أسبتوا دخلوا في السبت... وقال لي بعض العرب : أترانا أشهرنا منذ لم نلتق؟ أراد مر بنا شهر» [4] .في حين أدخلها بعضهم[5] في معنى (صيرورته ذا كذا) ، سواء ، سواء كان زماناً أو مكاناً .

فالأصل في هذه الألفاظ أنْ تدل على الزمان أو المكان « ثم لما كان المساء والصباح ينتقل أحدهما إلى صاحبه خلع منهما الدّلالة على وقت البياض والسّواد وجعلا للانتقال الصريح كصار وعلى ذلك يجري ما شاكله نحو : عدا وراح وأضحى ، والأصل في الجميع أنْ يدل على الوقت المعلوم ثم إن الانتقال لما اعتوره استعمل بمعنى صار » [6].

وهذه الدّلالة وردت عند ابن جنّي في وزنين هما : (أفعَل ، وفعّل)، إلاّ أنّ ما يدل عليه بناء (أفعَل) يختلف عمّا يدل عليه (فَعّل) فابن جنّي لم يفرق بينهما وفرّق بينهما سيبويه من قبلُ إلاّ أنّه خصه في الزّمان، قال : « وتقول : أصبحنا وأمسينا ، وأسحَرنا وأفجَرنا ، وذلك إذا صرت في حين صبح ومساء وسحر، وأمّا صبّحنا ومسّينا وسحّرنا فتقول : أتيناه صباحاً ومساء وسحَراً ومثله بيّتناه : أتيناه بياتاً » [7].

4-8/ دلالة سلب المعنى:

قبل أن نتحدث عن دلالة السلب التي سلط ابن جنّي القول عليها بحس لغوي دقيق إذ جعل لها باباً من أبواب الخصائص سمّاه (باب السّلب) ، إذ إنّ الأفعال الغالب فيها إثبات معانيها لا سلبها إلاّ أنّ هناك أفعالاً خرجت عن ذلك.

1)- المرجع السابق ، 139/1 ، و ص 315 - 316 ، وابن جني،الفسر ، ج02ص468 و 648 .
2)- ابن جني ،المنصف ، 91/1 .
3)- الاسترابادي، مرجع سبق ذكره ، 95/1 .
4)- الفراء،معاني القرآن ، 398/1 ،و ينظر:ابن سيده،المخصص، ج170/14 ،والميداني،نزهة الطرف في علم الصرف ، ص40،و الحملاوي، مرجع سبق ذكره ، ص 21، ومحيي الدين عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص70 .
5)- ابن يعيش،شرح الملوكي، ص69 ،والاسترابادي، مرجع سبق ذكره، 90/1 .
6)- الجرجاني ،المقتصد في شرح التكملة، ص 191 ، نقلاً عن الجهود التصريفية عند الجرجاني ، سها عبد محمد حسن ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، دفعة2004،ص 326.
7)- سيبويه، الكتاب، ج62/04 و 63 . باب افتراق فعلت و أفعلت في الفعل للمعنى.

فإثبات المعنى كأنّه الأصل في كلامهم ، قال ابن جنّي : « اعلم أنّ كلّ فعل أو اسم مأخوذ من الفعل، أو فيه معنى الفعل، فإنّ وضع ذلك في كلامهم على إثبات معناه لا سلبهم إياه » [1].

وقد أوضح ابن جنّي ذلك في تصريف((ش ك و) الذي يدل على إثبات الشكو والشكوى والشكاة وشكوت واشتكيت فعنده أين وقع ذلك فالباب فيه لإثبات هذا المعنى إلاّ أنّه قد خرج منه ما قالوا : اشتكيت الرجل إذا زُلْت له ما يشكوه فهو لسلب معنى الشكوى لا إثباته [2].

ومن الألفاظ الدالة على إثبات المعنى هو قولك : قام، وجلس، فقام لإثبات القيام وجلس لإثبات الجلوس، وكذا ينطلق، والانطلاق، ومنطلق فـــ « جميع ذلك وما كان مثله إنما هو لإثبات هذه المعاني لا لنفيها : ألا ترى أنّك إذا أردت نفي شيء منها ألحقته حرف النفي فقلت : ما فعَل ولم يَفعل، ولن يَفعل، ولا تَفعل ونحو ذلك »[3] .

وما جاء دالا على سلب المعنى الأصل فيه إثبات المعنى، نحو أفعَل، فأكثر الأمر فيه إنما يأتي للإثبات والإيجاب، نحو: أكرمت زيداً، أي أوجبت له الكرامة، وأحسنت إليه، أتيت الإحسان إليه وكذلك أعطَيته، وأدنَيته، وأسعَدته وأنقَذته، إذ إنّك أوجبت له جميع هذه الأشياء [4].

أما معنى السّلب فقد جاء في مفردات الراغب أنّ « السّلب : نَزْعُ الشيء من الغير القهر قال تعالى على:﴿ **وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ**﴾ **(الحج: 73)**، والسليب الرجل المسلوب والناقة التي سُلِب ولدها والسَّلَبُ : المسلوب، ويقال : لِلحَاء الشجر المنـــزوع منه سَلَبٌ » [5].

وقد أوضح **ابن جني** دلالة السلب في الألفاظ، قال: «ثم إنهم مع هذا قد استعملوا ألفاظاً من كلامهم من الأفعال، ومن الأسماء الضامنة لمعانيها، في سلب تلك المعاني لا إثباتها ألا ترى أنّ تصريف (ع ج م) أين وقعت في كلامهم إنما (هو للإبهام) ، وضد البيان من ذلك العجم لأنهم لا يفصحون، وعجم الزبيب ونحوه لاستتاره في ذي العجم ... ومنه (جُرح العجماء جُبَار)؛

1)- ابن جني،الخصائص، 77/3 . باب في السلب
2)- المرجع نفسه، 78/3 - 79 .
3)- المرجع السابق، 77/3 .
4)- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج37/1.
5)- الراغب الأصفهاني ،مرجع سبق ذكره ، ص 419 ، (سلب) .

لأنّ البهيمة لا تفصح عمّا في نفسها... وهذا كلّه على ما تراه من الاستبهام وضد البيان، ثم إنهم قالوا : أعجمت الكتاب إذا بينته وأوضحته فهو إذاً لسلب معنى الاستبهام لا إثباته » [1] .

وذكر **ابن جنّي** أنّ معنى السّلب أكثر ما وجد فيما كان ذا زيادة، نحو: أعجم ومرّض وتحوّب، وتأثم، فكل واحد منها ذو زيادة، قال : « فكأنّه إنما كثر فيما كان ذا زيادة من قِبَل أنّ السلب معنى حادث على إثبات الأصل الذي هو الإيجاب فلما كان السلب معنى زائداً حادثاً لاق به من الفعل ما كان ذا زيادة ؛ من حيث كانت الزيادة حادثة طارئة على الأصل الذي هو الفاء والعين واللام ؛ كما أنّ التأنيث لما كان معنى طارئاً على التذكير احتاج إلى زيادة في اللفظ علماً له ، كتاء طلحة وقائمة، وألفي بشرى وحمراء وسكرى » [2] .

فالأصل هو إثبات المعنى لا سلبه وجيء بهذه الزيادة لتدل على هذا المعنى فـ « كأن الحرف الزائد الذي لا يكاد ينفك منه أفعال السلب يصير كأنه عوض من حرف السلب » [3] .

4-9/ دلالة الصّيرورة:

جاء في مقاييس اللغة : « الصاد والياء والراء أصل صحيح، وهو المآل والمرجع . من ذلك صار يصير صَيْراً وصيرورة . ويقال : أنا على صِير أمر، أي إشراف من قضائه ، وذلك هو الذي يُصار إليه فإن صير الأمر مَصيرُه وعاقبته [4]، وصار عبارة عن التنقل من حال إلى حال » [5].

فالصيرورة هو التنقل من شيء إلى آخر يكون مآله ومرجعه أو عاقبته إليه، أو حاله الذي يؤول إليه؛ ونستطيع أنْ نقسم الصيرورة على قسمين :

الأول : صيرورة (الصّحبة) وتشمل بناء : (أفعَل، وفَعّل، وتَفَعّل)، فافعَل يدل عليها من وجهين، الأول : صيرورته صاحب ما اشتق منه، نحو : أغدَّ البعير، أي : صار ذا غدة ، وألحم زيدٌ ، أي صار ذا لحم[6] ، والآخر: أنْ يصير صاحب شيء هو صاحب ما اشتق منه، نحو : أجرب الرجل صار ذا إبل جربى ، وأقطَف ، أي صار ذا خيل تقطف[7] .

ومعنى صيرورة (الصحبة) ،أي: أن الفاعل يكون صاحب شيء .

---

1)- ابن جني،المرجع السابق ، 77/3 .
2)- المرجع نفسه،82/3 .
3)- المرجع نفسه، 84/3 .
4)- ابن فارس،مرجع سبق ذكره، 325 - 326 ، (صير) .
5)- الراغب الأصفهاني، مرجع سبق ذكره، 498 - 499 ، (صير) .
6)- الاسترابادي ، مرجع سبق ذكره، 88/1 .
7)- المرجع نفسه ،88/1

و**الثاني:** نسميه صيرورة (الأصل) ، بمعنى صيرورة الشيء أصله الذي اشتق منه نحو : استَحجر الطين صار شبه الحجر [1].

4-10 / دلالة الطلب :

ويدل على ابتغائك الشيء و الحصول عليه ، قال ابن فارس : « الطاء واللام والباء أصل واحد يدل على ابتغاء الشيء . يقال طلبت الشيء أطلبه طلباً وهذا مطلبي وهذه طلبتي، وأطلبتُ فلاناً بما ابتغاه ، أي أسعفته به ، وربما قالوا أطلبته ، إذا أحوجته إلى الطلب » [2]

وجاء في مفردات الراغب : « الطلب : الفحص عن وجود الشيء ، عيناً كان أو معنى .قال تعالى :﴿ **أَوْ يُصْبِحَ مَاؤُهَا غَوْرًا فَلَنْ تَسْتَطِيعَ لَهُ طَلَبًا** ﴾**(الكهف : 41)**، ... واطلب الكلأ : إذا تباعد حتى احتاج أن يطلب » [3] .

ويكون الطلب بالسؤال غالباً، والسؤال لا يكون إلا كلاماً [4]،أي للطلب والاستدعاء (ومعناه نسبة الفعل إلى فاعله لإرادته تحصيل الفعل المشتق هو منه) [5]فالطلب يكون بالسعي بالسعي وغيره [6]، ولهذا كان على قسمين :

الأول : ويسمى صريحاً أو حقيقياً، نحو : استكتبته، واستطعمته واستوهبته[7]،أي طلبت طلبت منه ذلك ، فهنا السؤال والطلب مصرح به في هذه المُثُل .

الثاني: ويسمى تقديراً ، ومثلوا له بـــ(استخرجته) ، إذ تقول : استخرجت الوتد من الحائط فالطلب هنا لا يمكن أنْ يكون حقيقياً، بل المعنى أنّني بمزاولته والاجتهاد في تحريكه وصلت إلى مبتغاي وطلبي، ولا يصح إطلاق السؤال هنا ؛ لأنه ليس كلاماً،أما قوله : (استخرجت زيداً) فإنه طلب حقيقي [8]، ومن مجاز الطلب:استنبط الرأي واستخرج المعدن، فممارسة هذا الشيء والاجتهاد فيه بحثاً في الحصول عليه طلبٌ .

---

1)- ابن جني،المحتسب ، 141/2 .
2)- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ، 417/3 - 418 ، (طلب) .
3)- الراغب الأصفهاني، مرجع سبق ذكره ، ص 522 ، (طلب) .
4)- أبو هلال العسكري، مرجع سبق ذكره، ص 323 .
5)- ابن الحاجب،الإيضاح في شرح المفصل ، 133/2 ، وينظر :أحمد محيي الدين عبد الحميد، دروس التصريف ، ص 78 .
6)- أبو هلال العسكري، مرجع سبق ذكره، ص 323 .
7)- ابن جني ، الخصائص ، 155/2 .
8)- سيبويه، مرجع سبق ذكره ، 70/4 ، وينظر:الجرجاني،المفتاح في الصرف، تح علي توفيق الحمد،مؤسسة الرسالة،بيروت،ط01 ،1987 ، ص 51 ، و ابن الحاجب ،الإيضاح في شرح المفصل ، 133/2 ، والاسترابادي، مرجع سبق ذكره، 110/1 ، و الحملاوي، شذا العرف ، ص 26 ، وينظر :أحمد محيي الدين عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص78 .

4-11 / دلالة القوّة:

جاء في مقاييس اللغة: « القاف والواو والياء أصلان متباينان،يدل أحدهما على شدّة وخلاف ضَعف ، والآخر على خلاف هذا وعلى قلة خير .

فالأول: القوة والقويّ : خلاف الضعيف . وأصل ذلك من القُوَى ، وهي جمعُ قوةٍ من قُوَى الحبل ، والمُقوِي : الذي أصحابه وإبله أقوياء » [1] .

وقيل إن القوة تستعمل بمعنى القدرة ومنه قوله تعالى:﴿ **خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ** ﴾ **(البقرة :63)** أو بمعنى التهيؤ الموجود في الشيء [2]،« ويستعمل ذلك في البدن تارة ، وفي القلب أخرى وفي المعاونِ من خارج تارة ، وفي القدرة الإلهية تارة » [3].

ثم أطلق على اللفظ لقدرته على التعبير عن المعنى المراد ، فهناك ألفاظ عبّر عنها بالقوة وأخرى خلاف ذلك .

ويرى ابن جني أن موضع القوة هو المعنى، واللفظ تابع له فمتى قوي المعنى قوي اللفظ وهذا « يدل أن الأصوات تابعة للمعاني، فمتى قويت قويت ، ومتى ضعفت ضعفت، ويكفيك من ذلك قولهم : قَطَع، وقَطَّع، وكَسَر، وكَسّر زادوا في الصوت لزيادة المعنى واقتصدوا فيه لاقتصادهم فيه » [4] .

فالدّلالة متأتية من الألفاظ و« الألفاظ دليلة المعاني فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل » [5]؛ فالأفعال دليلة المعاني لهذا « كرروا أقواها، وجعلوه دليلاً على قوة المعنى المحدث المحدث به وهو تكرير الفعل ، كما جعلوا تقطيعه في نحو : صرصر وحقحق دليلاً على تقطيعه » فزيادة الحرف أو تشديده يدل على قوة المعنى فلهذا وَسَم ابنُ جنّي أحد أبواب الخصائص بـــ (باب في قوة اللفظ لقوة المعنى)[6] ، نحو : خشُن واخشوشن ، وقَدَر واقتَدَر وقَطَع وقَطّع .

فدلالة القوة دلالة عامة تشمل الأفعال والأسماء وموضعها هو تشديد العين أو تكريرها هذا هو الأصل فيها .

---

1)- ابن فارس، مرجع سبق ذكره، ج36/5 - 37 ، (قوي) .
2)- الراغب الأصفهاني،مصدر سبق ذكره ،ص693 - 694 ، (قوي) .
3)- المرجع نفسه، ص694 .
4)- ابن جني،المحتسب ، 210/2 .
5)- ابن جني ،الخصائص، 157/2 .
6)- المرجع السابق ، 268/3 . باب في قوة اللفظ لقوة المعنى

12-4 / الدّلالة على العيب واللّون:

جاء في العين: « عابَ الشيء: إذا ظهر فيه عيب، ورجل عيّاب : يعيب الناس » [1]وقال ابن فارس : « العين، والياء، والباء أصل صحيح ... فالعيب في الشيء معروف . تقول : عابَ فلان فلاناً يعيبه ورجل عَيَّابة وقّاع في الناس. وعابَ الحائط وغيره، إذا ظهر فيه عَيب » [2].

ويقصد بالعيب في هذا الباب هو العيب الحسي الظاهر ، كاعرجّ وأعورّ ، وقد يكون لازماً أو عارضاً [3]، وجاء في مفردات الراغب : « اللون معروف ، وينطوي على الأبيض والأسود وما يُركّب منهما ، ويقال : تلوّن : إذا اكتسى لوناً غير اللون الذي كان له ... » [4].

والدلالة على اللون من الأمور الحسية ، فلا نستطيع أنْ نبني فعلاً من العَمَى وهو نظر القلب على مثال (افعالّ) ؛ لأنه ليس بمحسوس [5] ، والملاحظ أنّ دلالة اللون قد تأتي لازمة وتأتي عارضة في وزنين من الأوزان الصّرفية وهما : (افعَلّ وافعَالّ) .

جاء في العين : « تقول : قد احمرّ الشيء احمراراً إذا لزِم لونه فلم يتغّير من حال إلى حال واحمارّ يحمارّ احميراراً إذا كان عَرَضاً حادثاً لا يثبت ، كقولك : جعل يحمارُّ مرة ويصفارُّ مرة » [6] .

وهذان الوزنان يدلان على اللون والعيب، إلا أن أحدهما لازم، والآخر: عارض فاللازم : (افعَلّ) ، والعارض (افعَالّ) وأكثر ما يأتيان لذلك إلاّ أنهما وقعا لغير ذلك ، نحو : اقتوى، أي خدم وساس ، وارعوى[7] ، وانقضّ الحائط ، وانهار الليل إذا انتصف[8].

وأشار الرضي[9] إلى أن وزن (افعَلّ) قد يكون في العارض ووزن (افعَالّ) في اللازم وهذا ما ثبت بالاستقراء ، تقول : احمرّت وجنتاه ، واسودّ عيشه ، وتقول ادهامّ الزرع .

13-4 / الدّلالة عَلى المرض: المرض ما يعرض للبدن، فيؤدي ذلك إلى خروجه عن الاعتدال الخاص ، سواء أكان ذلك في الإنسان أم الحيوان ، وهو يمس البدن [10].

---

1)- الخليل، مرجع سبق ذكره ، 263/2 ، (عيب) .
2)- ابن فارس، مرجع سبق ذكره، 189/4 ، (عيب) .
3)- ابن جني،المحتسب ، 25/2 و 176 ، وينظر: ابن مالك ،شرح التسهيل، 315/3 .
4)- الراغب الأصفهاني،مصدر سبق ذكره ، 751 - 752 ، (لون) .
5)- ابن منظور، لسان العرب، 15 / 96 ، (عمي) .
6)- الخليل بن أحمد ، مرجع سبق ذكره، 226/3 ، (حمر) .
7)- ابن جني،الخصائص، 106/2 ،باب في اتفاق المصاير؛ على اختلاف المصادر، وينظر:ابن جني،المحتسب ، 25/2 .
8)- ابن مالك، شرح التسهيل،315/3 .
9)- الاسترابادي، مرجع سبق ذكره، 112/1 .
10)- الراغب، مرجع سبق ذكره ، 765 ، (مرض)، وينظر: الشريف الجرجاني ،التعريفات، ص 171 .

وتصريف (م ر ض) يدل على إثبات المعنى نحو: مرض يمرض وهو مريض وما رض ومَرْضى ومَرَاضى [1] .

وقد أحصى بعضهم ألفاظاً دلت على المرض أو العرض تشمل بنائي (فَعَل، وفَعِل) [2] لكن هذه الأبنية لم تضبط دلالاتها لكثرتها، وخفة بنائها، زيادة على ذلك أنها مجردة من أي حرف زائد فيها، لأننا نرى أن الحرف الزائد دخل الأفعال ليخصص معانيها بعد أن كانت متسعة لهذا نجد الأفعال المزيدة جاءت لمعانٍ أغلبها مضبوط ، وذكرها الصرفيون.

14-4 / دلالة المشاركة:

ذكر اللغويون أنّ المشاركة في الشيء تكون بين اثنين لا ينفرد به أحدهما « يقال : شاركت فلاناً في الشيء، إذا صرت شريكه وأشركت فلاناً ، إذا جعلته شريكاً لك » [3] أو أن يوجد شيء لاثنين فصاعداً، عيناً كان ذلك الشيء أو معنى[4] ، إذ إنّ « الأصل المشترك فيه في بابي المفاعلة والتفاعل يكون معنى وهو الأكثر ، نحو ضاربته وتضاربنا وقد يكون عيناً نحو ساهمته : أي قارعته وسَايفْتُهُ وساجلته » [5].

ولم يذكر الصّرفيون مصطلح المشاركة، فابن جنّي[6] اكتفى بذكر معنى المشاركة وهو ما ما وصل إليه منك مثل ما وصل إليك منه ، وهو ما سبقه سيبويه إليه[7] ، وصولاً إلى ابن الحاجب الذي أطلق عليه مصطلح (المشاركة) [8] .

وأشار ابن جنّي إلى أنّ المشاركة تكون من اثنين، وأكثر ما تكون كذلك ، نحو (ضاربت زيداً) ، و(تضارب زيد وعمرو) ؛ إذ فصل بينهما بقوله : « والفصل بين ضَارب وتَضَارب ونحوهما أنّك إذا قلت (ضَاربت زيداً) فقد وصل إليك منه مثل ما وصل إليه منك وقد نصبته فكأنّ الفعل لك دونه .

1)- ابن جني،الخصائص ، 79/3 .تصريف م ر ض .
2)- أحمد محيي الدين عبد الحميد، دروس التصريف ، ص 58 ، 61 .
3)- ابن فارس ، مرجع سبق ذكره،265/3 ، (شرك) .
4)- الراغب الأصفهاني، مرجع سبق ذكره، ص 451 ، (شرك) .
5)- الاسترابادي، مرجع سبق ذكره ، 1 /101 .
6)- ابن جني،المنصف ، 92/1 .
7)- سيبويه، الكتاب ، ج04،ص 68 . باب دخول الزيادة في فعلت للمعاني .
8)- الاسترابادي، مرجع سبق ذكره، 99/1.

15-4/ دلالة المطاوعة: المطاوعة في اللغة تعني موافقة غيرك في أمر ما، قال **ابن فارس** : « الطاء والواو والعين أصل صحيح واحد يدل على الإصحاب والانقياد، يقال طاعه يطوعه، إذا انقاد معه ومضى لأمره . وأطاعه بمعنى طاع له و يقال لمن وافق غيره : قد طاوعه » [1]

وقد ذكر ابن جنّي معنى المطاوعة ، ويرى أنها على ضربين[2] :

الأول : أن تريد من الشيء أمراً ما فتبلغه بأن يفعل ما تريده إذا كان مما يصح منه الفعل نحو (أطلَقته فانطَلق)،(وصَرفته فانصَرف)، ألاّ ترى أنّه هو الذي فعل الانطلاق والانصراف بنفسه عند إرادتك إياهما منه ، أو بعثك إياه عليهما .

والآخر : أنْ يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل، نحو: (قَطَعت الحبل فانقطَع وكَسَرت الحبَّ فانكَسَر) ، فالحَبل والحَبّ لا يصح منهما الفعل ؛ لأنّه لا قدرة لهما وإنما أردت ذلك منهما فبلغته بما أحدثته أنت فيهما ، لا أنهما توليا الفعل، لأنّ الفعل لا يصح من مثلهما .

فالمطاوعة إذاً هي التأثير، وقبول أثر الفعل ، سواء أكان التأثر متعدياً أم لازماً نحو : علَّمته الفقه فَتعلّم، وكسّرته فانكَسَر [3]، فعلى هذا تكون المطاوعة بلوغ فاعل المطاوَع ما يريد من المطاوِع .

وإنما قيل مطاوع غيره ، لأنه لما قبل الأثر فكأنه طاوعه ، ولم يمتنع عليه، فنسبت المطاوعة إلى الفعل مجازاً ؛ لأنّ المطاوع في الحقيقة هو المفعول به الذي صار فاعلاً نحو : (باعدت زيداً فتباعد) [4] .

ويشترط الصّرفيون أنْ تكون المطاوعة دالة على المعالجة الحسية ، ومعنى ذلك ظهور الأثر في العين ، كالكسر والقطع والجذب ، وهذا يكون في أغلب أبنية المطاوعة إلاّ بناء (انفَعَل) فإنّه مختص بذلك ، أي لا يؤخذ إلاّ من فعل دال على علاج وهو (فَعَل) الثلاثي [5].

فالمطاوعة إمّا أنْ تعالج أمراً حسياً أو معنوياً، فالحسي نحو : كسّرته فانكَسَر وحطّمته فانحطَم، وأدخَلته فدخَل، والمعنوي نحو : علّمته فَتعلّم، وغَمَمته فاغتم وقلت الحديث فانقال

1)- ابن فارس، مرجع سبق ذكره، 431/3 ، (طوع).
2)- ابن جني، المرجع السابق ،71/1 - 72 ، و ينظر : ابن عصفور، الممتع في التصريف ، 190/1 ، فقد نقل كلام ابن جني نصاً من دون أن يشير إليه

3)- ابن يعيش، شرح المفصل ، 458/3 - 459 ، والاسترابادي، مرجع سبق ذكره، 103/1 ، وابن هشام، مغني اللبيب ، 676/2 .
4)- الاسترابادي، مرجع سبق ذكره، 103/1 .
5)- ابن يعيش، شرح المفصل ، 458/3، وينظر:ابن يعيش، شرح الملوكي ، ص 79 - 80 ، وابن مالك ، شرح التسهيل، 312/3 .

إلاّ أنّ الصّرفيين[1] جعلوا الباب لـــ(انفَعَل)، فإنّه مختص بالمطاوعة الحسية وما خرج منها عدّوه من باب المجاز ،أمّا أبنية المطاوعة الأخرى ، فإنّ الغالب فيها المطاوعة الحسية ، نحو : أخرجته فخَرج وفرّحته ففرح ، وباعَدته فتبَاعد وغيرها .

قد ذكر الصّرفيون[2] أنّ المطاوعة على وجهين :

- **مطاوعة تمسّ اللفظ والمعنى** : ويُشترط فيها أنْ يكون الفعل المطاوِع ، والفعل المطاوَع مشتقين من مادة واحدة ، نحو كسّرته فانكَسَر وعلّمته فتعلّم.

- **مطاوعة في المعنى** : لم يشترط ابن جنّي[3] ، وكذا الصّرفيون فيها اشتقاق الفعل المطاوِع من المادة الأصلية للفعل المطاوَع، بل يكتفي بفعل يفيد معنى قبول الأثر، نحو: أعطَيته فأخَذ ودعَوته فأجَاب وطَردته فذهَب .

وقد أنكر الدكتور **مصطفى جواد** المطاوعة وعدّها خرافة رددها الصّرفيون[4]، إلاّ أنّ هذا الإنكار رُدّ بثبوت المطاوعة عن طريق الاستقراء لكلام العرب ، إذ قام أحد الباحثين المحدثين بتتبع الشعر العربي فوجد أشعاراً كثيرة فيها صورة المطاوعة مكونة من الفعل المطاوِع والمطاوَع [5] .

16-4 / دلالة الوجدان أو المصادفة:

جاء في العين : « الوجدان والجِدةُ من قولك : وجدتُ الشيء ، أي : أصبته » [6].

أما دلالة المصادفة فقال الخليل : « وصادفت فلاناً : لقيته » [7] ، وجاء في مقاييس اللغة : « الصاد والدال والفاء أصلان : الأول : يدل على الميل، والثاني عَرَض من الأعراض فالأول قولهم : صَدَف عن الشيء ، إذا مال عنه وولّى ذاهباً » [8].

وجاء في لسان العرب [9] أنّ المصادفة هي الموافقة، وقيل : إنّ الوجدان، والإلفاء والإدراك والمصادفة نظائر[1]، وقد أجاد الخليل في تبيان ذلك عندما عدّ الوجدان هو الإصابة والمصادفة هي الملاقاة .

---

1)- ابن جني، المنصف ، 71/1 - 72 ، وينظر:الاسترابادي، مرجع سبق ذكره، 108/1 .
2)- ابن جني، المرجع السابق ،71/1 - 72 ، وينظر: ابن يعيش ،شرح المفصل ، 458/3 ، و هاشم طه شلاش ، المطاوعة حقيقتها وأوزانها ، مجلة كلية الآداب، العدد 18 ، جامعة بغداد ، 1974 ، ص 153 - 154 .
3)- ابن جني، المحتسب ، 140/1 .
4)- مصطفى جواد، المباحث اللغوية في العراق معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، 1955 ، ص17 - 18 .
5)- هاشم طه شلاش، المرجع السابق، ص 154 .
6)- الخليل، العين ، 169/6 ، (وجد) .
7)- المرجع نفسه، 102/7 ، (صدف) .
8)- ابن فارس، مرجع سبق ذكره، 338/3 (صدف) .
9)- ابن منظور، لسان العرب ، 188/9 ، (صدف) .

وذكر الصرفيون أنّ معنى المصادفة هو وجود المفعول على الصفة المشتق الفعل منها أو يجد الفاعل المفعول موصوفاً بصفة مشتقة من أصل ذلك الفعل [2].

ويرى سيبويه [3] أن أحمدته وجدته مستحقاً للحمد مني فأدخله في باب الاستحقاق وتابعه ابن عصفور [4]، في حين نجد ابن جني يجعله دالاً على المصادفة أو الوجدان .

ويبدو لنا أن الصرفيين لم يخرجوا عن رأي سيبويه فإنه يراه موجوداً على صفة إلا أنه أشار إلى استحقاقه للحمد، فهو عندهم موجود على الصفة المشتق الفعل منها سواء كان مستحقاً لذلك أو غير مستحق، وقد أطلق الثعالبي على هذه الهمزة اسم ألف الوجدان ، قال : « وألف الوجدان كقولك : أجبنته،أي وجدته جباناً ، وأكذبته ، أي وجدته كذّاباً » [5] .

4-17 / دلالة التّكرير:

جاء في مقاييس اللغة : « الكاف والراء أصل صحيح يدلّ على جمع وترديد من ذلك كررت وذلك رجوعك إليه بعد المرة الأولى ، فهو الترديد الذي ذكرناه ، والكرير كالحشرجة في الحلق سمّي بذلك لأنه يردِّدها » ، ويُقصد بالتكرير هو تكرير اللفظ لكون المعنى جاء مكرراً إذ « جعلوا المثال المكرر للمعنى المكرر- أعني باب القلقلة - والمثال الذي توالت حركاته للأفعال التي توالت الحركات فيها » [6] .

حاول ابن جني الربط بين المثال وما يدل عليه ، فتكرير اللفظ ، ينبئ عن تكرير المعنى وما كُرِر اللفظ إلا لتكرير المعنى ؛ فالتكرير يكون بتشديد الحرف، نحو صرّ، ويكون بالتضعيف نحو صرصر؛ فالأول« كرّروا الراء لما هناك من استطالة صوته » [7] ، والآخر : « صرصر البازي فقطّعوه ؛ لما هناك من تقطيع صوته ».ونجد أن هذا المعنى يكون مطرداً في المصادر الرباعية فالألفاظ التي ذكرت تحمل التكرير في معناها ، زيادة على ذلك أن ابن جني عدّ ذلك باباً واسعاً[8] .

---

1)- الطوسي، التبيان ، 485/4 .
2)- ابن يعيش، شرح المفصل ،457/3 ، وينظر:ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل ، 127/2 ، والاسترابادي، مرجع سبق ذكره، 90/1 ـ 91 ، و ينظر: كمال إبراهيم ،عمدة الصرف ، مطبعة النجاح، بغداد، بدون سنة النشر، ص 30 .
3)- سيبويه، مرجع سبق ذكره ،60/4 .
4)- ابن عصفور الاشبيلي، الممتع في التصريف ، 188/1 .
5)- الثعالبي، مرجع سبق ذكره، ص 226 .
6)- ابن جني، الخصائص ، 154/2 . باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني:
7)- ابن جني، المرجع نفسه ، 66/1 .
8)- المرجع السابق ، 204/2 .

4-18 / دلالة الحركة والاضطراب:

جاء في مفردات الراغب:« الحركة: ضد السكون، ولا تكون إلا للجسم، وهو انتقال الجسم من مكان إلى مكان، وربّما قيل: تحرّك كذا : إذا استحال، وإذا زاد في أجزائه وإذا نقص من أجزائه » [1].

أما الاضطراب فهو كثرة الذهاب في الجهات من الضرب في الأرض[2] ، وكذلك هو الحركة ، جاء في لسان العرب قوله:« وتضرّب الشيء واضطرب: تحرّك وماجَ والاضطراب تضرّب الولد في البطن ، ويقال اضطرب الحبل بين القوم إذا اختلفت كلمتهم ... والاضطراب الحركة» [3]، و قد أشار ابن جني إلى هذه الدلالة ، وعبّر عنها بالحركة والاضطراب والخفة[4] والخفة[4] وذكر ابن جني لها بناء واحداً دلّ به على هذا المعنى وهو (فَعَلان) .

4-19 / دلالة السّرعة:

قال ابن فارس : « السين والراء والعين أصل صحيح يدلُّ على خلاف البطء . فالسريع : خلاف البطيء. وسَرْعان الناس : أوائلهم يتقدمون سِراعاً » (5) .

كما أشار ابن جنّي إلى هذه الدّلالة ، وخصّ بها المصادر والصّفات ، إلا أنّه لم يأت فيها إلاّ (الفَعَلى) ؛ نحو : البَشَكى، والجَمَزى ، والوَلَقى .

4-20 / دلالة الصّوت:

ويقصد بالصوت أعم من كونه نطقاً أو كلاماً ، إذ يشمل الإنسان والحيوان والجماد وقد وردت بعض الأبنية دالة على ذلك ، فنجد دلالة المصدر على الحدث يرافقــه الصوت.

قال الراغب في مفرداته : « بكى يبكي بُكاً وبُكاءً ، فالبكاء بالمدّ : سيلان الدمع عن حزن وعويل، يقال إذا كان الصوت أغلب كالرُّغاء والغُثاء وسائر هذه الأبنية الموضوعة للصوت وبالقصر يقال إذا كان الحزن أغلب » [6].

1)- الراغب الأصفهاني، مرجع سبق ذكره ، ص 229 ، (حرك) .
2)- المرجع نفسه ، ص 506 ، (ضرب) .
3)- ابن منظور ، لسان العرب ، 544/1 ، (ضرب) .
4)- ابن جني، الخصائص ، 154/2 .
5)- ابن فارس، مرجع سبق ذكره، 152/3 - 153 ، (سرع) .
6)- الراغب الأصفهاني، مرجع سبق ذكره ، ص141 ، (بكى) .

5 - المبحث الخامس: مباحث الأفعال:

5-1/ ظاهرة تعدّد أبنية الفعل في العربية:

يحتلّ الفعلُ مكانا بالغ الأهميّة في اللغة العربية فهُو أحدُ أركان الجملة الرئيسة وله وظائف مختلفة كالتواصل والتركيب والحركة، ومن التعاريف اللغوية للفعل ما أورده **الزمخشري** بأنّه: « ما دلّ على اقتران حدث بزمان ومن خصائصه صحّة دخول (قد) وحرفي الاستقبال والجوازم ولحوق المتصل البارز من الضمائر وتاء التأنيث الساكنة نحو قولك: قد فعل ، قد يفعلُ، وسيفعلُ، وسوف يفعلُ، ولم يفعلْ، وفعلتُ، ويفعلنَ وافعلِي وفعلتْ»[1]، كما عرّفه **ابن هشام** في شرح شذور الذهب بقوله: « هو نفسُ الحدث الذي يُحدثهُ الفاعل من قيام أو قُعود أو نحوهما»[2].

وباستقرار التعريفات التي جاء بها اللغويون القُدامى للفعل تتلخّص بأنّه ما دلّ على حدث وزمن وهو ثلاثة أنواع ماضٍ ومضارع وأمر، وهو بالنسبة إلى فاعله مبنيّ للمعلوم ومبنيّ للمجهول وبالنسبة إلى عمله لازم ومتعدٍّ، وبالنسبة إلى أبنيته مجرّد ومزيد وهو أصل المشتقات عند الكوفيين وهو مشتق من المصدر عند البصريين[3].

وأبنية الأفعال تقسّم إلى مجرّد ومزيد: فالمجرّد ما كانت جميع أحرفه أصلية، ويقسّم إلى قسمين: ثُلاثي ورُباعي، ولم يرد فعل على خمسة أحرف أصلية[4].

5-2/ الفعل المجرّد الثلاثي والرّباعي:

أ- **الأفعال المجردة الثلاثية هي:** فَعَلَ، فَعِلَ، فَعُلَ: **<u>الأول (فَعَلَ)</u>:** بفتح العين وهو أخفّ الأبنية، ولهذا وضعوه للنعوت اللاّزمة، وفي جميع المعاني التي استعملوا فيها أخويه (فَعُلَ، فَعِلَ)، وهو أكثرُ شُيُوعا ووُرُودا، إذ يُصاحبُه في المُضارع الفتحُ والكسرُ والضمُّ من جهة، ودلالة فعله على العمل والحركة من جهة أخرى يقول **الطيب البكّوش:** « و(فَعَلَ) أكثر الأفعال عددا، لأنّه الفعل الحقيقي الذي يدلّ غالبا على العمل

1)- الزمخشري، المفصل في علم اللغة، تقديم ومراجعة وتعليق: محمد عز الدين السّعدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط01. 1990، ص292.
2)- ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، ص14.
3)- خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه معجم ودراسة، مطبعة بغداد، ط01، 1965، ص253.
4)- السيوطي عبد الرحمان جلال الدين، همع الهوامع، تح عبد العال سالم مكرم مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992، ج15/6.

والحركة لذلك فهو أكثر تصرّفاً، إذ يعطي ثلاث صيغ في المضارع وهي: (فَعَلَ- يَفْعَلُ) و (فَعَلَ- يَفْعِلُ) و (فَعَلَ- يَفْعُلُ) [1].

ومن دلالات هذه الصّيغة الصّرفية:

- **الجمعُ:** حَشَدَ، وحَشَرَ، وجَمَعَ- و**التّفريق:** قَسَمَ، بَذَرَ-و**الإعطاء:** مَنَحَ، نَحَلَ، وَهَبَ
- **المنعُ:** حَبَسَ، مَنَعَ- **والامتناعُ:** أَبَى، شَرَدَ، جَمَحَ- **الإيذاءُ:** لَسَعَ، لَدَغَ-**الغَلَبَةُ:** قَهَرَ ،مَلَكَ
- **الدفعُ:** دَرَأَ، دَفَعَ، زَادَ- **التحويلُ:** نقلَ، صَرَفَ- **الاستقرار:** ذَهَبَ، رَحَلَ، مَضَى
- **السّيرُ:** دَرَجَ، ذَمَلَ- **السّترُ:** حَجَبَ، خَبَأَ، سَتَرَ-**والتجريدُ:** سَلَخَ، قَشَرَ، كَشَطَ
- **والرّميُ:** قَذَفَ، رَمَى، حَذَفَ- **والإصلاح:** غَزَلَ، نَسَجَ- **والتصويت:** بَكَى، صَرَخَ

وأما النيابة عن (فَعُلَ) المضموم ففي المضعف، واليائي العين، مما يدل على النعوت اللازمة مثل: " جَلَّ قدرهُ، وعَزَّ شأنه، وشَحَّ بماله" ومثال يائي العين: طابَ أصلُهُ فهو طيّب ولاَنَ فهو ليّنٌ[2].

<u>الثاني(فَعِلَ):</u> بكسر العين ويجيء لازما ومتعدّياً، إلاّ أنّ لزومه أكثر من تعدّيه، ولذا غلب مجيء الأفعال الدالّة على النّعوت الملازمة، والأعراض وكبر الأعضاء، من هذه الزّنة وقد جاء منه المضارع لـ (فَعَلَ) المتعدي لواحد كثيرا، وهو أقل ورودًا وعددًا من الأوّل، إذ يقابله في المضارع الكسر والفتح، ولم يردْ عليه الضمُّ لعدم تجانس حركة الكسر والضمّ.

<u>الثالث (فَعُلَ):</u> بضمّ العين ولا يكون إلاّ لازماً؛ ونجدُه في أفعال الغرائز والطبائع مثل :أدُب قَبُح ،خَبُثَ،غزر علمه ....وكما قلّت هذه الصيغة عن سابقتيها (فَعَلَ) و (فَعِلَ) في مقدار شيوعها في اللغة، فقد قلّت عنهما أيضا في الدّلالة، فاتّسعت (فَعَلَ) لكونها أخفُّ الأبنية وأعدلُها وقلّت عنها(فَعِلَ)، فدلّت على الأدواء والأعراض، وظلّت (فَعُلَ) الأكثر تحديدًا في الدلالة[3].

1)- الطيّب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، تقديم: صالح القرمادي، تونس، 1973، ص88/87.
2)- محمد محيي الدين عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص63/62.
3)- مقال صيغة (فعل) في القرآن الكريم موقع الكتروني: حلم الأردن، تاريخ الولوج: 2013/09/17 على الساعة: 20:30.

3-5/الفعل المبني للمجهول في اللغة العربية:

الفعلُ المبني للمجهُول هو الفعل الذي لَمْ يُسَمَّ فاعله، فأُقيم المفعُول مقامه وأُسند إليه ولهذا يُسمّى الفعل المبني للمجهول، كما يُطلق عليه ما لم يُسَمَّ فاعله، لذا ينوب مفعوله عن فاعله.

وقد رأى بعض اللغويين أنّ صيغ المبني للمجهول أصلية، قائمة بذاتها وليست محوّلة فهي فرعٌ رابعٌ مضاف: إلى فَعَلَ، فَعِل ،فعُل والحُجّة في ذلك أنّ هناك أفعالاً ملازمةً للبناء للمجهول يقول ابن يعيش: « إنّ هذا الباب أصل قائم بنفسه، وليس معدولاً من غيره، واحتج بأنّ ثَمَّ أفعالاً لم ينطق بفاعلها، مثل: جُنَّ زيدٌ، حُمَّ بكْرٌ » [1].

ويقوم نظام التركيب في المبني للمجهول على حذف الفاعل أو اختزاله مما يدفع بالمعنى إلى الاتساع، لأنّ قصد المتكلم تحْملُه هذه البِنْية المُحوّلة إلى المتلقّي الذي يقوم بتحليل وتفسير المقاصد، وقد أشار سيبويه إلى أنّ نائب الفاعل يحدثُ فيه أمران هما: الاختزال في المبنى بمُقابل الاتساع في المعنى يقول: « تقول على قول السائل: كم ضربةً ضُرِبَ به...فتقولُ: ضُرِبَ به ضَرْبَتَان...لأنّه أراد أن يبيّن له العدة، فجرى على سعة الكلام والاختصار[2]».

ومدار الفائدة هو المعنى، فالتّركيب المنصُوص عليه في كلام سيبويه، يؤكّد فكرته وتركيزه على تحقق الإسناد بمفهومه الكامل، لأنّ البناء للمجهول من المنظور التداولي ذو ثلاثة أبعاد تتّضح من خلال التركيب الآتي:

ضُرِبَ زَيْدٌ وهي: الضّرب (الحدث) والضّارب (الفاعل) أو القائم بالحدث والمضروب (المفعول، أو متلقّي الحدث) (حَدَثٌ، مُحْدِثٌ، مُحْدَثٌ).

فالنتيجة التي يُمكن أنْ نظفر بها هي أنّ الوظائف النّحوية يتمّ الاتساع فيها بمستويين هما: المستوى الصّرفي والمستوى التركيبي.

أ- المستوى الصرفي:

تحوّل بنية الفعل من (فَتْح+ فَتْح+ فَتْح) إلى(ضمّ+ كسْر+ فتْح) وهذا يُعطي لنا إشارات دلالية **نُحلّلها على الشكل:**

1)- ابن يعيش، شرح المفصّل، ج04، ص309.
2)- سيبويه، الكتاب ، ج01، ص230/229.هذا باب ما يكون من المصادر مفعولا .

- الضمّ في أوّل الفعل يدلّ على الفاعل.
- الكسر ويدلّ على إسقاط الفاعل الذي يُقابل في رُتبته رُتبة الكسر.
- الفتح ويدلّ على انْفتاح البِنية على عناصر أخرى لتحلّ محلّ الفاعل وتحْمِلَ الحركة نفسها وهي النّصب[1].

ب- المستوى التركيبي:

- حذف الفاعل من التركيب ترك شغورًا.
- تحرُّك المفعول من موضع النّصب إلى موضع الرّفع ليحل ّ محلّ الفاعل.
- حذفُ حركة النّصب واستبدالها بحركة الفاعل (الرفع)[2].

وصُور نائب الفاعل مُتعدّدة في القرآن الكريم وبالتالي تعدّدت أغراض بناء الفعل للمجهول وهو ما سنراه في الجانب التطبيقي[3].

ب- وأمّا الرباعي المجرّد: فلهُ بناءٌ واحدٌ، وهو فَعْلَـلَ- بسكون عينه وفتح ما عداها، ويأتي لازماً ومُتعدياً والأكثرُ فيما وردَ منه التعدِّي، فمثال ما جاء منه لازماً:

حَشْرَجَ: غرغر وتردّد نفَسُه عند الموت- **عَرْبَدَ:** ساء خُلقه- **خَضْرَمَ:** لحن في كلامه

مَيْمَنَ: على الدّعاء أي قال: آمين.

وممّا ورد منه متعديًّا: دَحْرَجَ، بعثر، غربل الدقيق.

يقول **الزمخشري:** « وللمجرّد منه بناء واحدٌ (فَعْلَلَ) ويكون متعديًّا نحو: دَحْرَجَ الحَجَر وسَرْهَفَ الصبيّ، وغير متعدٍّ نحو: دَرْبَخَ وبَرْهَمَ...»[4].

ويرد هذا البناء على نوعين:

أ- **مضعّف:** وهو ما كانت فاؤُه ولامُه الأولى من نوع واحد، وعينُه ولامُه الثانية من نوع آخر نحو: وَسْوَسَ، سَلْسَلَ، حَصْحَصَ...الخ.

1)- مزوز دليلة، المبني للمجهول بين اختزال البنية و استرسال المعنى، مجلة العلوم الإنسانية بجامعة بسكرة ، عدد جوان 2009، ص05.
2)- المرجع نفسه، ص23.
3)- زاهر حنني، المبني للمجهول في القرآن الكريم، مجلة جامعة الخليل للبحوث، فلسطين، مج03، عدد01، ص51.
4)- الزمخشري، مرجع سبق ذكره ، ص336.

ب- غير مضعّف: وهو ما كانت فاؤُه، ولامُه الأولى من نوع، وعينُه ولامُه الثانية من نوع آخر، نحو دَحْرَجَ، زَخْرَفَ، بَعْثَرَ...الخ.

وقد تُصاغ أفعال تبدو للوهلة الأولى أنّها رباعية مجرّدة، ولكنّها في حقيقة الأمر غير ذلك فقد عدّها، اللغويون و الصّرفيون أفعالاً منحوتة مختصرة لبعض الكلمات أو الجمل نحو: « بَسْمَلَ إذا قال: بسم الله، وسَبْحَلَ إذا قال: سبحان الله، وحَوْقَلَ إذا قال :لا حول ولا قوة إلاّ بالله وحَمْدَلَ إذا قال: الحمد لله »[1].

ومن الأوزان التي عُدّت مُلحقة بالوزن(فعْلَلَ) ما يلي:

(فَوْعَلَ- يُفَوْعِلُ) صَوْمَعَ- يُصَوْمِعُ ، (فَعْوَلَ- يُفَعْوِلُ) جَدْوَلَ- يُجَدْوِلُ

(فَيْعَلَ- يُفَيْعَلُ) بَيْطَرَ- يُبَيْطِرُ ،(فَعْلَلَ- يُفَعْلِلُ) جَلْبَبَ- يُجَلْبِبُ[2].

5-4/ الأفعال المزيدةُ: وهو ما زيد فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية، وينقسم إلى مزيد الثلاثي، ومزيد الرباعي[3]. وحُروف الزّيادة- كما سبق ذكرُه- جمعها قسم من اللّغويين بعبارات مختلفة تتمثل فيما يلي: « اليَوْمَ تَنْسَاهُ، ، سَأَلْتُمُونِيهَا، وقد جمع " ابن خروف " منها نَيِّفًا وعشرين تركيباً محكياً وغير محكي »[4].

والزيادة هي كلّ ما أضيفُ إلى أصل البنية لتحقيق غرض لفظي أو معنوي، فهي من أهمّ مصادر الثراء في المعاني وطرائق الأداء وتتحقّق الزيادة بإضافة حرفٍ إلى ثلاثة من الأحرف العشرة التي سبق ذكرها، كما تكُون أيضا بتضعيف أحد الأصول، ويكثر ذلك في عين الفعل من غير فاصل بين الأصلي والزائد غالبا مثل: كرَّمَ وقد يُفصل بينهما كما في قولهم: اِخشوشنَ.

وقد يحدث التّضعيف في لام الفعل، وأكثرُ ما يكون ذلك في الدّلالة على الألوان مثل: اِبْيَضَّ اِخْضَرَّ[5].

وبما أنّنا في الدراسة النظرية فسنعرض أهمّ معاني الفعل المزيد الثلاثي والرُّباعي وما خرجا إليه من المعاني، أمّا الأمثلة التطبيقية فستكون -إن شاء الله- من القرآن الكريم- ربع

1)- خديجة الحديثي، مرجع سبق ذكره ، ص389.
2)- ابن جني، شرح المنصف، ج01 ، ص84-85.
3)- خديجة الحديثي، مرجع سبق ذكره ، ص391.
4)- الرضي الاستراباذي، مرجع سبق ذكره ، ج2، ص331.
5)- نجاة عبد العظيم الكوفي، أبنية الأفعال - دراسة لغوية قرآنية - ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1989، ص21.

يس - سنبيّن من خلالها الدور الذي تلعبه الصّيغة الصّرفية في التّحليل الدّلالي والوصول إلى المعنى .

- **معاني صيغ الفعل المزيد:**

إن تحديد معاني صيغ الأفعال عمل قلّما ينضبط ، لذلك يستعان بقرينة الكلام ويساعد على إبرازها المقامُ . وهذه أشهر معاني صيغ الزيادة :

1/مزيد الثلاثي:

1- أفْعَلَ : وهو ثلاثي مزيد بالهمزة و ورد على هذه الصّيغة 243 فعلا في القرآن الكريم (1)

1- التعدية . نحو : أجلستُ عليًّا . أخرجتُ بكرًا .أقمتُ خالدًا . أفهمتُ خالدًا المسألةَ . أعلمت محمدًا بكرًا مطيعًا ومنه قوله تعالى: ﴿**وما كَان اللهُ ليُضيعَ إيمَانكُمْ**﴾	**2- صيرورةُ شيءٍ ذا شيء .** نحو : ألبنَ الرجلُ ، وأتمرَ ، وأفلسَ ← صار ذا لبنٍ ، وتمرٍ ، وفلوسٍ
3 - الدخولُ في الشيء مكانًا أو زمانًا. نحو: أشْأمَ ، أتْهَمَ ، أعْرقَ ،أصْبحَ . أي : دخل في الشام ، وتِهامة ، والعراق ، والصباح .	**4 - السَّلْبُ والإزالة .** نحو : أقْذَيْتُ عَينَ زيد ← أي : أزلتُ قذى عينه أَعْجَمْتُ الكتابَ← أي : أزلتُ عجمته بالنقط أَقْسَطَ زيدٌ← أي : أزال عن نفسه القسوط . القسوط : هو الجور .
5- وجدانُ الشيء على صفة . نحو : أَحْمَدْتُ خالدًا ← أي : وجدتُه محمودًا أكْرَمْتُ محمدًا ← أي : وجدتُه كريمًا . أبْخَلْتُ زيدًا ← أي : وجدتُه بخيلًا . أوْجَهْتُ فيصلًا ← أي : وجدتُه وجيهًا . قال الله تعالى: ﴿**وَلاَ تُطعْ مَنْ أَغْفَلنَا قَلْبَهُ عَنْ ذكْرنَا**﴾ . أي : وجدناه غافلًا . وقال سبحانه:﴿**فَلَمّاَ رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ**﴾ أي: وجدناه كبيرًا.	**6- الاستحقاق .** نحو : أحْصَدَ الزَرْعُ ← أي : استحقَّ حصادُه . أزوجَت هندٌ ← أي : حان زواجُها . **7- التعريض .** نحو : أرهنْتُ المتاعَ ← أي : عرّضته للرهن . أبَعْتُ الدار ← أي : عَرّضتها للبيع . 8-أن يكون **مطاوعًا لفَعَّل .** نحو : فطَّرته فأفْطَرَ .

1)- نجاة عبد العظيم الكوفي، أبنية الأفعال - دراسة لغوية قرآنية - ، ص25-30.

9 – التمكين . نحو : أحْفَرْتُهُ النهرَ ← أي : مَكَّنتُهُ من حفره .	**10- التكثير** . نحو : أعالَ الرجلُ ← أي : كثر عيالُه . أضبَّ المكانُ ← أي : كثُرَ ضبابُه أظْبَأَ الوادي ← أي : كثرتْ ظباؤه .

2- فاعَلَ: وهو ثلاثي مزيد بالألف وورد على هذه الصّيغة 65 فعلا في القرآن الكريم

1- المشاركة . نحو : ضَارَبَ زيدٌ خالدًا . شاركتُ محمودًا . التشارك في اقتسام الفاعلية والمفعولية لفظًا ، والاشتراك فيهما معنى ؛ لأن كلًا منهما ضاربٌ لصاحبه ومضروبٌ له .	**2- التعدية** . نحو : ماشيتُ زيدًا ← الأصل : مَشَيت ، ومشى	**3- الموالاة** . نحو : واليتُ الصومَ . تابعتُ الدراسةَ .	**4-التكثير** . نحو : ضاعفتُ الأجرَ. كاثرتُ الإحسانَ

3- فَعــلَّ:وهو ثلاثي مزيد بتضعيف حرف العين وورد على هذه الصّيغة 170فعلا في القرآن الكريم.

1- التّعدية . نحو : قَــوَّمْــتُ زيـــدًا . قَــعَّــدتُ عَمْــرًا . فَهَّمْتُ بكرًا المسألةَ .	**2- الإزالة والسّلب . نحو :** جَــرَّبْتُ البعيــرَ ← أي : أزلتُ جربَه . قَشَّرْتُ الفاكهةَ ← أي : أزلتُ قشرَه .
3- التكثير في الفعل ، أو الفاعل ، أو المفعول . نحو : جَــوَّلَ زيـــدٌ← أي : أكثرَ الجَوَلانَ طَوَّفَ عمروٌ← أي : أكثرَ الطَوَفانَ قال تعالى : ﴿ **وَغَلَّقَتْ الأبْــوَابَ** ﴾ أي: أغلقــت أبوابًا كثيرة . وقال تعالى : ﴿ **وَقَطّعْنَ أَيْدِيَهُنّ** ﴾.	**4- الصّيرورة . نحو :** عَجَّزَتِ المــرأةُ← أي : صارتْ عجوزًا. حَجَّــر الطــينُ← أي : صار حَجَرًا . **5- النسبةُ إلى أصل الفعل** . نحو : فَسَّقْتُــهُ ← أي : نسبته إلى الفسق . كَذَّبْتُــهُ ← أي : نسبْته إلى الكذب .
6- التوجّهُ إلى الشيء . نحو : شَرَّقْتُ ← أي : توجهتُ إلى الشرق . غَرَّبْتُ ← أي : توجهتُ إلى الغربِ .	**7- اختصارُ حكاية الشيء** . نحو : هَلَّلَ ← إذا قال : لا إله إلا الله . سَبَّحَ ← إذا قال : سبحانَ الله . كَبَّرَ ← إذا قال : اللهُ أكبرُ . أَمَّنَ ← إذا قال : آمين .

4- افْــتَعَـــلَ: وهو ثلاثي مزيد بحرفين وورد على هذه الصّيغة98 فعلا في القرآن الكريم.

1- الاتّخــاذ . نحو : اخْتَتَمَ زيدٌ ← اتخذَ له خاتمًا . اخْتَـــدَمَ ← اتخذَ له خادِمًا . اشْتَوَيْتُ اللحمَ ← اتخذتُه شِواءً . اخْتَبَزَ الخبزَ← جعله خُبْزًا .	**2- الاجتهاد والطلب** . نحو : اكْتَسَبَ ← أي : طلبَ الكسبَ . اكْتَــتَبَ ← أي : طلبَ الكتابةَ .
3- المشاركة . نحو : اخْتَصمَ زيدٌ وعَمرٌو . العَمْرونَ اجْتَوروا ← بمعنى تَجاوروا . الــقـــادةُ اشْتَوَروا ← بمعنى تَشاوروا .	**4- الإظهار** . نحو : اعْتَذَرَ ← أي : أظهرَ العُذرَ . اعْتَظَمَ ← أي : أظهرَ العظمةَ .
5- المبالغة في معنى الفعل . نحو : اقْتَــدَرَ ← أي : بالغَ في القدرة . ارْتَّـــد ← أي : بالغَ في الرِّده .	**6- الدلالة على الاختيار** . نحو : انتقاه ، اصطفاه ، اجْتَباه ، اختاره ، انْتَخَبَه.
7- المطاوعة . نحو : عدّلْتُه فاعتدل . لأَمْتُ الجرحَ فالْتَــأَمَ . جمعتُه فاجتمعَ . وَصَلْتُهُ فاتّصلَ .	

5 - تَفَعَّلَ : وهو ثلاثي مزيد بحرفين التاء والتضعيف وورد على هذه الصّيغة86 فعــلا فــي القــرآن الكريم .

1- مطاوعة (فعّل) . نحو : هَذَّبْتُه فَتَهذّبَ . عَلَّمْتُهُ فــتَعلّمَ قوَّمْتُهُ فتَــقَوَّمَ	**2- التكلّفُ** . نحو : تَشَجَّعَ ، تَصَبَّرَ ، تَحَلَّمَ ، تَجَلَّدَ .
3- التجنّبُ . نحو : تَأَثَّــمْــتُ ← أي : تجنّبْتُ الإثمَ . تَحَرَّجْــتُ← أي : تجنبتُ الحرجَ . تَهَجَّدْتُ ← أي : تجنبتُ الهجودَ ، وهو النّومُ .	**4- الاتّخاذُ** . نحو : تَبَنَّــيْــتُ زيـــدًا← أي : اتخذتُه ابنًا توسَّــد زيدٌ يدَه ← أي : اتخذها وِسادةً . تَوَخَّيْتُ الصدقَ ← أي : اتخذتُه أخًا ملازمًا لي تَـــرَدَّى ثــوبَـــه← أي : اتَّخذه رداءً
5-الصّيرورةُ . نحو : تأَيَّــمَتِ المرأةُ ← أي : صارتْ أَيِّـــمًا . تَزَوَّجَتْ زينبُ ← أي : صارتْ زوجًا . تَــحَــلَّلَ الحاجُّ ← أي: انتهــى إحرامُــه وصار حلالاً.	**6- تكرارُ الفعل في مُهلة** . نحو : تَجَرَّعْتُ الدواءَ . تَفَهَّمْتُ المسألةَ . تَحَسَّيْتُ الماءَ .

6 - تفاعَلَ: وهو مزيد بالتاء والألف وورد على هذه الصّيغة 40 فعلا في القرآن الكريم.

1- المشاركةُ . نحو: تخاصَمَ زيدٌ وعمرٌو . تشارك زيدٌ وعمرٌو وخالدٌ .	**2- التكلّفُ** . نحو: تجاهَل ، تغابَى ، تَبَاخَلَ ، تعَامَى ، تناوَمَ ، تغافَــلَ أي : أظهر ذلك وهي منتفية عنه .
3- حصولُ الشيء تدريجًا . نحو : تــزايــدَ المـــــاءُ . تواردَتِ الإبلُ .	**4- المطاوعةُ** . نحو : باعدْتُه فتَباعَدَ .

7- افْعَلَّ : وهو ثلاثي مزيد بحرفين الألف واللاّم المضعّفة و ورد على هذه الصّيغة فعلان في القــرآن الكريم وهما :**ابْيَضَّ - اسْودّ** وقد عدّ سيبويه هذه الصيغة مع **افعالّ** من الفعل اللازم . قال المبرّد عن **افعلّ** «وهو فعل لا يتعدّى الفاعل، لأنّ أصل هذا الفعل إنّما هو لما يحدث في الفاعل، نحــو :احمــرّ واعــورّ» ويختصان بالألوان والعيوب نحو :احمرّ واسودّ و اسوادّ . والأصل افعالّ وافعلّ منقوص منه، وافعالّ أبلغ في المعنى من افعلّ .وقد قالوا :املاسّ واضراب ّوليسا من اللون، وقالوا ارقدّ في العدو و ارعوى واقتوى (1)

• **افْعَلّ:** الأغلب فيهما أن يكونا في الألــوان والعيــوب الحسّية . نحو : احــمــرّ ، احــمــارّ . اخضــرّ ، اخــضارّ . وقد جاء (ارعوى) من غير الغالب .	• **افْعَالّ** : ثلاثي مزيد بثلاثة أحرف،ولم يرد له مثال في القرآن الكريم نحو : اصفارّ .

8–انْفَعَلَ :وهو ثلاثي مزيد بحرفين الألف والنون وورد على هذه الصّيغة15 فعلا في القرآن الكــريم هذا البناء من أبنية بنيت لا يتعدى الفاعل، إذ ليس في الكلام انفعلته، قال المبرّد: « وهو بناء لا يتعدّى الفاعل إلى المفعول»

1) - ابن عصفور،الممتع ، ص195-196

1- المطاوعة. نحو : أ-(مطاوعة فعل : نحو كسرته ؛ فانكسر) ب-(مطاوعة أفعل نحو :أقحمتــه ؛ فــانقحم، وأغلقته فانغلق، وأسقفته فانســقف، وأزعجتــه فانزعج "وهو شاذّ عند الزمخشري، وقليل عند ابن الحاجب والرضي ولا يقع إلاّ حيث يكون عــلاج وتأثير ولهذا كان قولهم انعدم خطأ، وقــالوا :قلتــه فانقال ، لأنّ القائل يعمل في تحريك لسانه .وليست المطاوعة مطّردة فيه وقال سيبويه«وربما استغنى عن انفعل في هذا الباب فلم يستعمل، وذلك قــولهم طرده فذهب ولا يقولون فانطرد ولا فاطّرد يعنــي أنّهُم استغنوا عن لفظه بلفظ غيره إذ كان معناه»	2- كونه"ليس مما طاوع فعلت نحو انطلق فهــي لا يقال فيها طلقته فانطلق، فهي بمنزلة ذهب ومضى.

9- استفعَلَ : وهو ثلاثي مزيد بثلاثة أحرف الألف والسّين والتاء،وقد ورد على هــذه الصّــيغة71 فعلا في القرآن الكريم

1- الطلبُ . نحو : استغــفــرتُ اللهَ←أي : طلبتُ مغفرتَه . استشرْتُ محمدًا ←أي : طلبتُ مَشُورتَه استخرجتُ الذهبَ من الأرضِ ، سُمِّي الاجتهاد في تحصيله طلبًا . ومنه قوله تعالى : ﴿ **وَإِيَّاكَ نستَعينُ** ﴾	**2- التحوّل والانتقال** . نحو : اسْتَنْوَقَ الجَمَلُ ← تخلّقَ بأخلاق الناقة . استَحْجَرَ الطينُ ← صار حجرًا . اسْتَنْسَرَ البُغَاثُ [1] ← صار كالنِّســر فــي القُّوة
3- اعتقادُ صفة الشيء . نحو : استحسنتُ قولَه واستصوبتُه ← أي : اعتقدتُ حسنَه وصوابَه .	**4- اختصارُ حكايةُ الجُملِ** . نحو : استرجعَ← إذا قال : إنا لله وإنّا إليه راجعون .
5- وجدانُ الشيء على صفةٍ . نحو : استكرمتُ زيدًا ← أي : وجدتُه كريمًا . استعظمتــُه ← أي : وجدتُه عظيمًا .	**6- مطاوعة (أفعَلَ)** . نحو : أحكمته فاستحكَم . أقمتُه فاستقامَ [2] .

10 -افْعَوْعَلَ ، افْعَوَّلَ، افْعَالّ ،وهي أفعال مزيدة بثلاثة أحرف ،ولم يرد منها شيء فــي القــرآن الكريم . أبنية موضوعة للمبالغة .

1)- البغاث : طائر ضعيف الطيران .
2)- أحمد محيي الدين عبد الحميد ، دروس التصريف ، ص70 / 83 .

• قالوا : خَشُنَ المكانُ إذا حَزُنَ ، فإذا أرادوا المبالغة والتوكيد قالوا : اخْشَوْشَنَ المكانُ .
وقالوا : أعشبتِ الأرضُ ، فإذا أرادوا العمومَ والكثرة قالوا : اعْشَوْشَبت .

• **افعوعل:** - يكون لازما ومتعدّيا .[1] ويفيد المبالغة والتوكيد .جاء في الكتاب« قالوا خشن وقالوا اخشوشن، وسألت الخليل فقال :كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد، كما أنه قال :اعشوشبت الأرض، فإنما يريد أن .يجعل ذلك كثيرا عاما، قد بالغ وكذلك احلولى»[2] 2-الصّيرورة :كاحْلوْلى الشّيء صار حُلْوًا، واحقوقف الجسم والهلال صار كل منهما أحقف أي مُنحنيا. [3] ويجيءُ افعوعل متعديا .جاء في الكتاب :« وأمّا افعوعل فقد تعدّى قال **حميد الهلالي**: فلمّا أتَى عامَان بعْد انْفصَاله عن الضّرْع واحْلوْلى دماًثا يرُودُها)"[4] وقالوا :اعْرَوْرَيت الفَلُوَ، واعروريت مني أمرا قبيحا، كما قالوا :احلولى ويجيءُ افعوعل لأفعال لا مُجرّد لها أي أنّ الفعل بُني عليه مثل اعروريت الفَلُو و إذا ركبته عريا.	• **افْعَلّ وافْعَالّ:** الأغلب فيهما أن يكونا في الألوان والعيوب الحسّية. نحو: احمرّ،احمارّ . اخضرّ ، اخضارّ . وقد جاء (ارعوى) من غير الغالب . • افْعَوّلَ: وتأتي للمبالغة نحو: اجلوّذ بمعنى أسرع.

2/مزيد الرّباعي: تَفَعْلَلَ، افْعَنْلَلَ، افْعَلَلّ.

11-تفَعْلَلَ : وهو رباعي مزيد بحرف التّاء، و لم ترد هذه الصّيغة في القرآن الكريم.

1-تفعْلَلَ : جاء في المقتضب"وذلك نحو تدحرج وتسَهْرف وهذا مثال لا يتعدّى، لأنّه في معنى الانفعال لذلك قولك :دحْرجْتُه فتدحرج وسرْهَفته فتسَرْهَف "قال الزمخشري :«وتفعْلل يجيء مطاوعا	وملحقات الرّباعي المزيد بحرف واحد هي :تَمَفْعَلَ: تمدرع وتمسكن تَفَعْوَلَ: تسَرْوك(مشى مشية رديئة وبطيئة)

1)-ابن عصفور،الممتع ، ص169.
2)- سيبويه ، الكتاب، 75/4، باب افعوعلت وماهوعلى مثاله ،وينظر: الزمخشري،المفصل، ص282.
3)- السيوطي،همع الهوامع، 29/6.
4)- سيبويه ،المرجع السابق ،77/4و78.

فعلل).كجوربته فتجَوْرب وجلْببته فتجلبب»	تَفَوْعلَ: تكوثر (كثر) تفَعْلى: تسلْــقى، تجَعْبى النّاسُ ازدحموا

12 –افْعَنللَ:وهو رباعي مزيد بحرفين ولم يرد على هذه الصّيغة فعل في القرآن الكريم

-1/افعنللَ : نحو : اقْعَنْسَسَ الرجل ←رجــع متأخرا إلى خلف، واقْعَنْسَسَ مبالغة في (قعس) أي خرج صدره ودخل ظهره . احْرَنْجَمت الإبل← تجمّعت . [1]	**2-** وملحقاته: . **افْعنْلى:** احرَنبى الدّيك انتفش للقتال **افْتعْلى:** اسْتلقى من سلقيته فالسّين أصلية

13-افْعَلَّ: وهو رباعي مزيد بحرفين وقد ورد على هذه الصّيغة ثلاثة أفعال في القرآن الكريم

افْعَلّ : بزيادة همزة الوصل في أوّله،ولام ثالثة في آخره . نحو: اطمأنّ و اقشعرّ واشمأزّ وهو للمبالغة

6- المبحث السادس :مباحث الأسماء.

6-1/ صيغ المصدر ودلالاتها : إنّ صيغة الكلمة أو وزنها عنصر من العناصــر الأساســية التي تُحدّد معناها ولولا ذلك لالتبست معاني الألفاظ المشتقّة من مادة واحدة، فالصّــيغة هــي التي تُقيم الفروق بين (كتابةٌ وكاتبٌ، ومكتوبٌ) وبين (اشتراكٌ، ومشتركٌ، وشركةٌ) فهي التي تُخصّص المعنى وتُحدّده كتحديد معنى الفاعلية و المفعولية، وأنّ للأبنية أو الصّيغ في العربية دلالات وللأوزان معاني وقد حاول فقهاء اللّغة استخراج المعاني واســتنباطها عــن طريــق التحرّي والاستقصاء ، فوفّقوا في كثير منها، فهذا **ابن جنــي** قد استوقفه أنّ العــرب أحيانــا تصف بالمصدر فتقول : (رجلٌ عدلٌ) بدلا من قولهم : (عادلٌ) ، اسم فاعل، وهــو الأصــل المعهود استعماله ويتصدّى ابن جنّي للأمر ليبيّن الفرق بين استعمال الصّيغتين بقوله: وإنّمــا انصرفت العرب عن الأصل في بعض الأحوال إلى أن وصفت بالمصدر لأمــرين:أحــدهما صناعي والأخر معنوي،أمّا الصناعي فليزيدك أنسا بشبه المصدر للصّفة التي أوقعته موقعها كما أوقعت الصّفة موقع المصدر في نحو قولك :أقائما والناس قعــود ونحــو ذلــك، وأمّــا المعنوي فلأنّه إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنّه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل، وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه .

1)- ابن المؤدب ، دقائق التصريف، ص 84 / 86.

والأمر المعنوي هو بيت القصيد حقّا وتتجلّى فيه القيمة الدلالية،فأحيانا نقول لشخص ما، أنت شرّير فيغضب، وإذا أردنا أن نبالغ في الأمر ونؤكّده، نقول له :أنت الشرُّ نفسه فيزداد غضبه ويحنق أكثر؛لأنّنا استعملنا الشرّ نفسه، وألصقناه بالمخاطب،فكأنّهما قد أصبحا شيئا واحدا أو كأن المخاطب أصبح مصْدرًا للحدث نفسه،أو هو صورة مجسّمة فيه ولو لم نستعمل المصدر لما ظفرنا بهذا المعنى [1].

6-1-أ/ المصدر: إنّ أقدم قول قيل في المصدر؛ ذكره **الخليل بن أحمد** بقوله: « المادة اللغوية هي الكلمة التي تصدر عن الأفعال»[2]، أمّا **سيبويه** فقد تعدّدت عنده المصطلحات المشيرة إلى المصدر فهي عنده (الحدث)، (والأحداث)، (واسم الحدثان)، (والفعل)[3]. ومع ذلك يعدّ المصدر من مصطلحات **سيبويه** والسبب الذي دفعه يقدم التسمية على حد قول الزجاجي : « ترك سيبويه تحديده ظناً منه أنّه غير مشكل » [4].

ويبدو أنّ المصطلح استقر عند **ابن السرّاج** ، ليكون أكثر دلالة على ما هو عليه في البحث النحوي، فالمصدر عنده هو: «اسم كسائر الأسماء، إلاّ أنّه معنى غير شخص والأفعال مشتقّة منه، وإنّما انفصلت عن المصادر بما تضمنت معاني الأزمنة الثلاثة بتصريفها والمصدر هو المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين » [5].

أمّا **ابن المؤدّب** فقد ذكر أنّ المصدر: « ليس بفعلٍ محضٍ ولا باسمٍ محضٍ، إذ لو كان فعلاً محضاً لانتفى عنه التنوين؛ ولو كان اسماً محضاً لثنّي وجمع وأنّث، وهو موجد في الأحوال كلّها»[6].كما يعرّفه **ابن هشام** بأنّه: « اسم الحدث الجاري على الفعل » [7].

6-1-ب / بين الفعل والمصدر: يعدّ موضوع أصالة اشتقاق المصدر من الموضوعات التي دارت حولها الأبحاث عند القدماء، واختلف البصريون والكوفيون في أيّهما أصل للآخر وجاء كل طرف بشواهده وأدلته **التي** ترجّح رأيه، وتفنّد رأي خصمه، وتبع ذلك اجتهاد من

1)- المرجع السابق، ج03، ص98.
2)- الخليل بن أحمد ، مرجع سبق ذكره ، 96/7، (صدر)، وينظر: ابن المؤدب ، مرجع سبق ذكره، ص44.
3)- سيبويه، الكتاب ، ج01 ، ص 12-34-36.
4)- ابن الحاجب،الإيضاح، ص49.
5)- ابن السرّاج أبو بكر محمد،الأصول في النحو،تح عبد الحسين محمد الفتلي ،مؤسسة الرسالة،بيروت،ط 02،1987 ، ص159/1.
6)- ابن المؤدب ، مرجع سبق ذكره، ص44.
7) - ابن هشام الأنصاري أبو محمد عبد الله جمال الدين ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع ،القاهرة، 2004، ص 381.

غير الطّرفين صبّ بعضه في الاتجاه نفسه، وخرج بعضه الآخر ليأتي بجديد، وفيما يخصّ ذلك هناك أربعة آراء حول موضوع الأصالة:

- إنّ المصدر هو الأصل، والفعل والوصف مشتقان منه، وهذا هو رأي البصريين[1].
- إنّ الفعل هو الأصل للمشتقات، وهذا رأي الكوفيين[2].
- إنّ المصدر أصل للفعل، والفعل أصل في الوصف[3].
- أنّ كلاً من المصدر والفعل أصل برأسه، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر[4].

6-1-ج /المصدر بين السّماع والقياس:

اختلف النحاة في أمر المصادر بين القياسية والسماعية، وذهبوا فيها مذاهب متباينة ولعلّ هذا الاختلاف يدور في مصادر الفعل الثلاثي المجرّد، فيما ضاق الخلاف في غيره، إذ أشار **سيبويه** إلى أنّ لمصادر الثلاثي المجرّد أبنية قياسية، وأخرى سماعية تكلّمت بها العرب، وقد حَفل الكتابُ بالأبنية القياسيّة والسّماعيّة ممّا يجْعل الباحثُ لا يحكم بقياسية الثلاثي المُجرّد قياسية مُطلقة، كما لا يحكم بسماعيّتها سماعيةً مُطلقةً عند صاحبه[5].

وأشار بعض النحاة إلى أنّ مصادر الثلاثي المجرّد سماعية لا يحكمها قياس فالمبرّد يعد مجازها مجاز الأسماء، والأسماء لا تقع بقياس[6].

ويرجّح ابن جنّي السّماع على القياس، إذ قال: « فإذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره» [7].

وقال أيضا أنّه إذا: « أدّاك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه »[8].

ونظنّ أنّ هذا الكلام الذي ذكره **ابن جنّي** لا ينطبق على كلّ المسموع من كلام العرب إذ إنّ بعض النحاة قد تشدّد في السماع من العرب، وقصره على عدّة قبائل كانت مشهورة

1) - ابن الأنبا ري،الإنصاف، 235/1-245، وينظر:شرح المفصل 110/1، و ا بن عقيل المصري ،شرح ابن عقيل 559/2 .
2) - ابن الأنبا ري ،المرجع السابق، 235/1-245، وينظر: شرح المفصل ،110/1، وشرح ابن عقيل ،559/2.
3)- ابن عقيل المصري بهاء الدين عبد الله ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ج1، ط14 ، 1964 ، ص559.
4) - ابن عقيل ، شرح ابن عقيل559/1، وينظر: الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط01 ، 1955 ، 318/2.
5)- سيبويه ، الكتاب، ج04،ص 5الى 35، باب المصدر وينظر: خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، ص208.
6)- المبرد، المقتضب ، 124/2.
7)- ابن جني،الخصائص، 117/1.
8)- المرجع نفسه،125/1.

بفصاحتها، وبعدها عن الاحتكاك بالأعاجم[1]، فالمسموع بكثرة من هذه القبائل المشهورة بفصاحتها يعدّ قياساً، أمّا من غير هذه القبائل خاصّة القبائل المجاورة لبلاد الأعاجم، تعدّ سماعاً وإن نطقت به هذه القبائل بكثرة.

وذهب **ابن المؤدّب** إلى أنّ المصدر لا يدرك إلاّ بالسماع[2]. فيما لاحظ ابن دورستويه دورستويه القياس في مثل هذه المصادر، فهو يرى أنّ «عللها خفية، والمفتشون عنها قليلون، والصّبر عليها معدوم، فلذلك توهم أهل اللغة أنّها تأتي على غير قياس، لأنّهم لم يضبطوا قياسها، ولم يقفوا على غورها »[3].

وللقدماء مناهج مختلفة في تصنيف المصادر، منهم من ربط المصدر بفعله منطلقين من الفعل ثمّ يذكرون المصادر الموجودة في بابه، أو بالعكس يذكرون المصدر ثمّ الفعل الذي يرتبط به، مثال ذلك أنّ المصدر من الثلاثي المتعدي يأتي على (فَعْل) نحو: ضربت ضرباً[4]. أماّ الطريقة الأخرى التي سار عليها القدماء في تصنيفهم للمصادر، هو ربط المصدر بمعناه، إذ ربط النحاة الكثير من المصادر بمعانيها، مثلاً: الصّيغة التي تدلّ على الحرف والصّناعات هي (فِعَالة) نحو: (خياطة)، والصّيغة التي تدلّ على مرض أو داء هي (فُعَال)، نحو: زُكام وعُطاس وعدّوا هذا المنهج خير طريقة، لأنّها تبيّن المعاني التي تفيدها بعض المصادر وهي قياسية[5].

وأجمع العلماء أنّ التعدّد في أبنية المصادر يعود وباختصار للأسباب الآتية:

-اختلاف اللهجات- الاختلاف الدلالي- قانون تطور اللغة.

6-1- د/ المصادر القياسية:

- **في الثلاثي المجرد :**

- **فَعْـل** : وقد عدّها الجمهور قياسية، كما عدّها الصرفيون أصلا لمصادر الأفعال الثلاثية المتعدية ، وأول من أشار إلى ذلك الخليل: « في مصادر بنات

1)- يوهان فك ،العربية دراسات في اللغة واللهجات، ص07.
2)- ابن المؤدب، مرجع سبق ذكره ، ص44.
3)- ابن دورستويه،تصحيح الفصيح ،تح محمد بدوي المختون،القاهرة ،1998، 364/1.
4)- سيبويه، الكتاب، ج04، ص 5و10، وينظر: ابن قتيبة،أدب الكاتب، ص488، وابن المؤدب، مرجع سبق ذكره ، ص47، وابن سيده،المخصص ج 14 ، ص122، وابن يعيش،شرح المفصل ،46/6، وابن عصفور،المقرب، ص469، والاسترابادي، مرجع سبق ذكره 153/1، وابن مالك ،شرح عمدة الحافظ/713، وابن عقيل،شرح ابن عقيل123/3، و العيني بدر الدين محمود بن أحمد ، شرح المراح في التصريف ، حققه وعلق عليه ،د. عبد الستار جواد ، مؤسسة المختار ، القاهرة ـ مصر ، ط1 ـ 2007 ، ص34.
5)- ابن سيده، مرجع سبق ذكره 135/14، ، والاسترابادي، مرجع سبق ذكره 153/1، ووسمية منصور،أبنية المصدر في الشعر الجاهلي،مطبوعات جامعة الكويت،ط01 ،1984 ، ص 86.

الثلاثة التي تُعدّى :أنّ أصلها فَعْــلٌ نحو ضَرَبَ ضَرْبًا وقَتل قَتلاً » [1]، ويكون مصدرا لكل فعل مُتعدّ على وزن :

- فعَل - يفعُل ؛ مثل :قتل قتلاً .
- فعَل - يفعِل ؛ مثل :ضرَب ضرْبًا .
- فعَل - يفعَل ؛ مثل :قطع قطعًا .
- فعِل - يفعَل ؛ مثل :حمد حمدًا .
- فعِل - يفعِل ؛ مثل :ومق ومقًا .
- من **فَعَلَ** اللازم: **فُعُول، فِعَال، فَعَلان، فُعَال، فَعِيل، فِعَالة.**

-فُعُول: ويكون مصدرا لكل فعل لازم على وزن **(فَعَلَ)** قال سيبويه: « وأمّا كلّ عمل لم يتعدّ إلى منصوب فإنّه يكون (فعله) على ما ذكرنا...، والمصدر يكون فُعولاً نحو: قعد قعوداً وجلس جلوساً وسكت سكوتاً » [2].

أمّا إذا دلّ (فعل) اللازم على معنى من المعاني الآتية، فيخرج عن القياس من (فُعُول) إلى قياس آخر، وهذه المعاني:

- إذا دلّ على الامتناع فقياس مصدره **(فِعَال)** نحو: (شرد شرادا ، نفَر نِفار [3]،طمح طماحا).

- التقلّب والاضطراب قياس مصدره من (فَعَل) اللازم **(الفعَلان)** نحو: دار دورَان، طار طيَران ، لمع لمَعان[4].

- الدلالة على الداء فيما كان على (فعل) لازماً تكون بالمصدر المقيس **(فُعَال)** بضمّ الفاء وفتح العين نحو: (نعَس نُعَاس، عطَس عُطَاس، سهَم سهام).وفيما دل علـــى صـــوت نحـــو: (دعَا دُعاء ، عوَى عُواء، صرَخ صُراخ).

- الدلالة على الحركة والسّيْر تؤدّيهـــا من (فَعَلَ) اللازم صيغة **(فَعِيل)**، ومثاله (رحيل).وفيما دل على صوت : (هدَر هَدير ، شحَج شَحِيج ، صهَل صَهِيل)

1)- ابن جني ، المنصف 178/1.
2)- سيبويه ،الكتاب ، ج04.ص09.
3)- الاستراباذي ، مرجع سبق ذكره ،153/1-154.
4)- سيبويه، الكتاب، ج 4، ص 14و15، وابن قتيبة،أدب الكاتب/466.

وهناك قياس آخر في (فَعَل) اللازم يستثنى من القياس السابق لارتباطه بقيم دلالية، ذات أبنية معلومة، من ذلك ما كان:

- دالاً على مهنة أو صنعة فقياسُ مصدْره من (فَعَل) اللازم أنْ يكون على (**فِعَالَةٌ**) نحو: (خلَف خِلافة ، حمَى حِماية ، سعَى سِعاية ، عرُف عِرافة ، ولِي وِلاية).

-**فَعَــل:** ويكون مصدرا لكل فعل لازم (فَعِلَ) وقياس مصدر (فَعل) بفتح الفاء وكسر العين أن يكون على (فعل)، سواء أصحيحاً كان أم معتلاً، شريطة دلالته[1] علــى أحــد المعــاني الآتية:

- الحزن أو الفرح نحو: (ندم ندماً، فرح فرحاً).
- الدّاء نحو: (سقم، سقماً).
- الخوف أو الذعر نحو: (فزع، فزعاً).
- عيب كالدّاء نحو: (حمق،حمقاً)
- جوع أو عطش، نحو: (عطش،عطشا)
- حلية نحو : (حور،حورا)
- انتشار وهياج، نحو: (أرج،أرجا).
- سهولة أو تعذّر، نحو: (سلس، سلسا).

-**فَعَــالَة:** ويأتي مصدرا لكل فعل على وزن (فَعُلَ) وقد جاء في المعاني الآتية :

- ما دلّ على حسن أو قبح نحو: (نضُر ،نضارة وقبُح ، قباحة)
- ما دلّ على نظافة نحو: (نظُف نظافة ، طهُر طهارة)
- ما دلّ على صِغَر أو كِبــَر نحو: (حقُر حقارة، ضخُم ضخامة).
- ما دلّ على قوة أو جرأة أو ضعف أو سرعة نحو: صلُب صلابة، شجُع شجاعة،
- ما دلّ على رفعة أو ضعة نحو: (نبه نباهة، لؤم لآمة).
- **من الثلاثي المزيد:** وأكثر مصادره قياسية وهي :
- **إفْعَال** : أكرم- إكرام ، **تَفْعيل** : وحّد- توحيد ، **مُفاعَلة:** قاتل- مقاتلة.
- **تَفْعِلة:** في باب معتل اللام :عزّى- تعزية ، **افتعال:** احتبس- احتباس.

1)- المرجع نفسه، 4/17- 19.

- **انْفِعال:** انصرف- انصراف ، **افْعِلال** : احمرّ- احمرار.
- **تَفَعّل** : تقدّم- تقدّمٌ ، **تَفاعُل** : تقاتل- تقاتلا، **استفعال:** استخرج - استخراج.
- **افْعِيلاَل:** احمارّ- احميرار، **افْعِيعَال:** اعشوشب- اعشيشاب، **افْعِوَّال:** اجلوّذ- اجلوّاذ [1].

- **في الرباعي المجرد :**
- و للرباعي المجرد بناء واحد هو: (**فَعْلَــلَة**) لأنه ليس لفعله إلاّ صيغة واحدة : فَعْلل يُفَعْلل ، سواء كان مضاعفا أو غير مضاعف نحو : زلزل -زلزلة ، دحرج - دحرجة.

أمّا **المزيد الرباعي** فهو نوعان :

- مزيد بحرف هو التاء في أوّله ويكون مصدره القياسي **(تَفَعْلُل)** نحو : تزلزل- تزلزلا
- مزيد بحرفين وله بناءان : (**اِفْعِنْلاَل**): احرنجم – احرنجام . **(افعلاّل)** : اقشعرّ- اقشعرار

6-1-هـ/المصادر السماعية:

- **في الثلاثي المجرد :**
- **فَعْــلٌ** : وسُمع في الأفعال اللازمة التي على: فَعَل ، فَعُل ، فَعِل.
  - فعَل - يفعُل ؛ مثل: سكت يسكت سكــْتًا .
  - فعَل - يفعَل ؛ مثل: لمع يلمع لمْعًا .
  - فعِل - يفعَل ؛ مثل: بخل يبخل بخْلاً .
  - فعِل - يفعِل ؛ مثل: وجِد يوجِد وجْدًا .
  - فعُل -يفعُل ؛ مثل: ضعف يضعف ضعْفًا [2].

- **فَعَــلٌ** : ورد سماعيا في (فَعَلَ) لازما ومُتعديا ، وفي (فَعُلَ) وفي (فَعِلَ) المتعدي، و(فَعِلَ) اللازم :
  - فعَل - يفعُل ؛ مثل: طَلَب طَلَبًا .
  - فعَل - يفعِل ؛ مثل: جلب جلَبًا .

1) - خديجة الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، ص220.
2)- سيبويه ، الكتاب ،ج04،ص6 - 10.

- ●فعَل - يفعَل ؛ مثل: عبَر عبَرًا .
- ●فعُل - يفعُل ؛ مثل: شرُف شَرَفًا .
- ●فعِل - يفعَل ؛ مثل: عمِل عمَلاً

- **فَعِــلٌ** : سماعي في كل ما ورد عليه ، وذلك لقلة وروده في كلام العرب ،وقد يرد مصدرا و وصفا ، وإنما قلّ ورودها في المصدر ،لأنها تأتي للنعوت [1]:
  - ●فعَل - يفعُل ؛ مثل: خنَق خَنِقًا .
  - ●فعَل - يفعِل ؛ مثل: كذب كَذِبًا .
  - ●فعِل - يفعَل ؛ مثل: ضحِك ضَحِكًا .

- **فُعْــلٌ** : وهو سماعي في كل ما ورد عليه :
  - ●فعَل - يفعُل ؛ مثل: كفَر كُفرًا .
  - ●فعَل - يفعِل ؛ مثل: ذلّ ذُلاّ .
  - ●فعَل - يفعَل ؛ مثل: شغل شُغْلاً .
  - ●فعُل - يفعُل ؛ مثل: حسُن حُسْنًا .

- **فُعَــلٌ** : وهو سماعي في كل ما ورد عليه :
  - ●فعَل - يفعِل ؛ مثل :هدى هدًى .
  - ●فعِل - يفعَل ؛ مثل :تقِي تُقًى .

- **فِعْــلٌ** : وهو سماعي في كل ما ورد عليه :
  - ●فعَل - يفعُل ؛ مثل :فَسق فِسقاً .
  - ●فعَل - يفعِل ؛ مثل :حَلَف حِلفًا .
  - ●فعَل - يفعَل ؛ مثل :سحَر سحرًا .
  - ●فعُل - يفعُل ؛ مثل :حلُم حِلماً .
  - ●فعِل - يفعَل ؛ مثل :فَقِهَ فِقْهاً

- **فِعَــل** : وهو سماعي في كل ما ورد عليه :

1)- الفارابي ، ديوان الأدب ،142/2.

- ●فعُل - يفعُل ؛ مثل :عظُم عِظَماً .
- فعَل - يفعِل ؛ مثل :قرَى قِرًى .
- ●فعِل - يفعَل ؛ مثل :شبِع شِبَعًا .

- **فَعْلة** :لاحظ اللغويون أنّ هذه الصيغة ترِدُ في الاستعمال قياسًا وسماعًا ، وتأتي مصدرًا قياسيًا حين تدلّ على مجيء الفعل مرة واحدة .
- **فَعَلة** : صيغة سماعية في الأفعال الثلاثية كلها ، وترِدُ في سياقات مختلفة يقول **سيبويه** : « وقد يقال لموضع القطع :القُطْعة والقَطَعَة ، والجُذْمة والجَذَمَة » وأضاف في موقع آخر أنها ترِدُ للدلالة على الصوت بقوله : « وقد جاء شيء من الصوت على الفَعَلَة نحو: الرزمة، والجَلَبَة، والحَدَمَة»[1].
- **فَعِلة**: صيغة سماعية قليلة الورود في العربية نحو : سرق سرِقة ، فطن فطِنة.
- **فُعْلة**: تعدّ إحدى صيغ المصادر ذات الدلالة المعنوية ، ولوحظ أنها تطرد في الدلالة اللونية ، وقلّ خروجها للدلالة على العيوب مثل النفخة والأدرة [2].
- **فِعْلة**: وترد قياسًا وسماعًا ، ولعل مجيئها قياسا ما عبر عنه قي مصنفات اللغويين بالهيأة والنوع [3].
- **فُعُول** : مثل نفر نُفور ، جحد جُحود ، وثب وُثوب ، وضؤ وُضوء .
- **فُعُولة** : مثل بُحوحة ، صُهوبة ، مُلوحة .
- **فِعَال** : كتب كِتاب ، ضرب ضِراب ، لقى لِقاء .
- **فِعَالة** : زار زيارة ، عفّ عيافة [4].
- **فَعَال**: مثل حصد حَصاد ، راح رَواح .
- **فَعَالة**: ويكون سماعيا في غير فَعُل مثل نصح نَصَاحَة.
- **فُعَال** : سماعية في جميع الأبواب عدا ما كان على فعَل اللازم الدالّ على الصوت أو الداء نحو: قمص قُماصا ، نزا نُزاء ، مزح مُزاح.
- **فَعْلان** : وهو سماعي في كل ما ورد عليه ، لوى ليّان .

1)- سيبويه ، الكتاب،ج04،ص 27.
2)- الاسترابادي ، شرح الرضي على الشافية، 112/1.
3)- سيبويه ، الكتاب،44/4.باب ما تجيء فيه الفعلة تريد بها ضربا من الفعل.
4)- المرجع السابق، ج26/2

- **فَعَلاَن** : وقد جاء في فعل واحد من فَعِل المتعدي هو : شنئ - شَنَئان، وفعلان آخران من فعَل اللازم : الحيَدان و الميَلان .
- **فِعْلاَن**: سماعي في كل ما ورد عليه ، حِرمان ، حِسبان .
- **فُعْلاَن** : سماعي في كل ما ورد عليه، رجح رُجحان ، غفر غُفران .
- **فَعُول** : مثل وقد - وَقود ، قبل - قَبول .
- **تِفْعَال** : سمع في لقى - تلقاء .
- **اِنْفِعَال** : سمع في كسر - انكسار .
- **فَيْعَلُولة** : وسمع في الأفعال المعتلة العين مثل : كان - كينونة [1].

- **فُعْلَى و فِعْلَى**: جاءت صيغة (فعلى) بأشكالها مما تلحق بها ألف التأنيث عند النحـــاة، وقد درس ابن قتيبة هذه الصيغة في باب النعوت (فعلان فعلى)[2]، ودرست أيضا في بـــاب المصادر، إذ أفرد **سيبويه** باباً في ما جاء من المصادر وفيه ألف التأنيث، وذكر فيه: رجعته رُجعى، وبشرته بُشرى، وذكرته ذِكرى[3].

وقد وقف الأوائل على أنّ الأمثلة ترد من أفعال ثلاثية مجرّدة و مزيدة، لا فرق عندهم في بناء المصدر منها وإن اختلف المصدر[4].

- **في الثلاثي المزيد :**
- **تِفعَّال** : وقد سمع في تحمّل - تِحمّال
- **فِيعَال** : في باب فاعَل- يفاعِل نحو: قاتل قِيتالاً
- **فِعَال** : في باب فاعل- يفاعل نحو: ماريته مِراءً، واعتبره ابن مالك قياسيًا [5].
- **فَعْلَى** : في باب افتعل- يفتعل نحو : اشتكيت شكوى .
- **فُعْلَى** : سُمع في باب أفعل- يُفعِل نحو: أفتى فُتيا .
- **فِعْلَى** : سُمع في باب فعَّل- يُفعِّل نحو: ذكّر ذكرى.

1)- خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، ص235.
2)- ابن قتيبة،أدب الكاتب ، ص486 .
3)- سيبويه، الكتاب، 4/40-41. باب في ما جاء من المصادر وفيه ألف التأنيث.
4)- سيبويه، المرجع السابق ، 4/88،و ينظر:ابن المؤدب، مرجع سبق ذكره ، ص 53-.56
3)- ابن عقيل، شرح ابن عقيل ،ج2ص 105- 106.

- **فَعُول** : تفعّل - يتفعّل نحو : توضّأ - وَضُوءًا .
- **إفْعَال** : أفعل - يُفعِل معتل العين نحو: إقام.
- **افْتِعَال** : تفاعَل - يتفاعَل نحو : تجاوَر- يتجَاوَر.
- **تَفاعُل** : نحو : اجتور تجاور.
- **تَفعِيل** : نحو : تبتّل- تبتيلاً .
- **انْفِعَال** : نحو: تطوّى- انطواء
- **فَعْلٌ** : انفعل ينفعل ، نحو: انكسر- كَسْرًا .
- **فَعَالٌ** : أنبت - نباتًا .
- **تِفْعَال** : بيَّن - تِبْيَانًا [1].
- **في الرباعي المجرد** : وله بناءان سماعيان :
- **فِعْلال** : زَلزل - زِلزال. - **فَعْلال** : قــَلقل - قــَلقال.

- **المصدر الميمي :**

اسم مشتق من بنات الثلاثي التي ليست فيها زيادة من لفظها على وزن (مفعل)[2] كقوله تعالى :﴿ **أَيْنَ الْمَفَرُّ** ﴾ **(القيامة : 10)** .

فهو مبدوء بميم زائدة مفتوحة لغير المفاعلة [3]. فوزنه القياسي من مصدر الفعل الثلاثي فعلى وزن (مفعل) بفتح العين ، ومن غير الثلاثي على زنة اسم المفعول ، بإبدال (الياء) المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل آخره [4]. كالمنطلق والمستخرج .

وهناك لهجات منها ما تكسر عين المصدر الميمي (مفعل) من غير المثال الواوي وهي لهجة تميم ، ولكن عدّوها من الشّاذّ ؛ لأنّ القياس الفتح دائما [5] .

وهناك ما ورد منه مضموم العين (مفعل) ذهب **ابن الحاجب** إلى أنّها صيغة المصدر الميمي النادر الاستعمال [6]. فصيغة (مفعل ومفعل) للمصدر الميمي قد يلتبسان مع اسمي الزمان والمكان ، ولا يمكن التفريق بين هذه الصيغ إلا من خلال السياق .

---

1)- خديجة الحديثي،المرجع السايق ، ص238- 241.
2) - سيبويه، مرجع سبق ذكره ، ج 4/ 87 .باب ما ذكرنا من بنات الأربعة.
3) - عبد العزيز عتيق، المدخل إلى علم الصرف، ص80 .
4) - نقره كار،عبد الله بن محمد جمال الدين الحسيني، شرح الشافية في التصريف، بدون بلد وسنة النشر ، ص 43 .
5) - نهاد الموسى ،اللهجات العربية ، مجلة اللسان العربي ، مركز التعريب - الرباط ، مجلد /12 ، لسنة 1975 ، ص 159 .
6) - الاستراباذي، مرجع سبق ذكره ، ج 168/1 .

- **مصدر المرّة :**

يصاغ مصدر المرّة من مصدر الفعل الثلاثي المجرّد على وزن (فعلة) بفتح الفاء وسكون العين [1]. فقال **السيوطي** : « ليس في كلامهم المصدر للمرّة الواحدة إلا في (فعلة) « سجدت سجدة ، وقمت قومة... » [2]. فهو قد وضع للدلالة على الحدث المقيّد وليس المطلق وذلك بحدوث الفعل مرّة واحدة . فما دام قد حُدد بالمرّة الواحدة فهو مقيّد . فإذا لم يبن المصدر على تاء التأنيث التي تلحق آخر الصّيغة جاءت على وزن (فعلة) فإن بني عليها وصف بما يدلّ على الواحدة ، نحو : رحمة ونعمة ، فإذا أريد المرّة منها وصف بواحدة [3].

فنقول : رحمة واحدة نعمة واحدة . أمّا صياغة مصدر المرّة للفعل المزيد فإن يزاد على المصدر منه تاء التأنيث نحو أكرمته إكرامة [4].

- **مصدر الهيأة :**

ويسمّى اسم الهيأة : وهو مصدر قياسي يستعمل للدلالة على هيأة وقوع الحدث فالحدث هو الدلالة الأصلية له ، والدلالة الفرعية هي الشحنة الإضافية ونعني بها دلالتها على الهيأة .

ذكر العلماء إن صياغة مصدر الهيأة على زنة (فَعلة) هذا إذا كان الفعل ثلاثيا الذي على وزن (فعل) من نحو جلس وقتل . وغالبا ما تقترن بنية مصدر الهيأة بصفة ، من نحو قولك « حسنُ الطِّعْمَةِ ، قتلتُه قِتْلَة سَوءٍ ، وبئست المِيتةُ . وإنّما تريد الضرب الذي أصابه من القتل والضرب الذي هو عليه من الطعم » [5] . أمّا إذا كان الفعل فوق الثلاثي فلا فلا مصدر هيأة له وإنّما يتوصل إليه باستعمال المصدر الأصل مقرونا بما يدل على الهيأة ، من مثل : أقمت إقامة زيدٍ ، أو أن يوصف بالواحدة ، من نحو : دحرجة واحدة [6]. أما إذا كان الأصل على زنة (فعلة) فيتوصل إلى مصدر الهيأة منه بالوصف أو بالإضافة ، مثل : لي خبرة جيدة [7].

---

1) - نقره كار، شرح الشافية في التصريف، ص 43
2) - السيوطي، المزهر ، ج 80/2.
3) - ابن عقيل بهاء الدين، مرجع سبق ذكره ، ج 107/2 .
4) - الاسترابادي، مرجع سبق ذكره ، 179/1 .
5) - سيبويه، مرجع سبق ذكره ، ج4/ 44 ،باب ما تجئ فيه الفعلة تريد بها ضربا من الفعل ، وينظر : ابن عقيل ، مرجع سبق ذكره ، 2/ 107 ، وخديجة الحديثي، مرجع سبق ذكره ، ص 225 .
6) - الاسترابادي، مرجع سبق ذكره ، ص 43 - 44 .
7) - محمد بن مالك ، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، تح : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط01، 2000، ص 169 .

فالهيأة يقابلها النوع في المفعول المطلق في تعريفات النّحاة ، من نحو : وقفت وقوف زيد أو وقفة زيد . فـ (وقوف ووقفة) مفعولا مطلقا لبيان نوع الوقوف لزيد ، هذا بشرط الإضافة . مع أنّ النوع عند النحاة أوسع ، إذ أنّه يشمل المصدر العام كالوقوف ، ومصدر المرّة الذي على وزن (فعلة وفعلة) من نحو : وقفة . إذن فما كان مقيسا للمفعول المطلق (بيان النوع) يصلح أن يكون مصدرا للهيأة بشروط (فعلة وفعلة)

فهي تحمل معنى الحدث المنسوب للذات ، وهذا التركيب من الحدث والذات من دلالات مصدر الهيأة ويبدو هو أحد المشتقات لا أصلها ؛ لأنّه وُضع للدلالة على شيئين :أولا ؛ المادة (الحدث). وثانيا:لإفادة معنى الهيأة . أما الوصف فقد اشترك في بيان معنى الهيأة للموصوف عندما وصفها بأنّها راضية ، أي : هيأتها راضية. فهي قد حملت ملمحا بيانيا بارزا هو الكناية عن الجنة والعيش فيها بالرّضا التامّ. ومجيء اللفظة بهيأة التنكير أعطى الصّيغة معاني دلالية معبّرة منها :

أولا : دلالة الاستمرار بالحدث وهذا الاستمرار يتناسب مع الخلود في الجنة الأبديّة .

ثانيا : الدلالة المستقبلية لمآل الإنسان التقي العامل بأوامر الله تعالى وأحكامه .

- **اسم المصدر** : وهو اسم للجنس المنقول عن موضعه لإفادة الحدث [1] ، فهو « ما ساوى المصدر في الدلالة وخالفه بخلوّه - لفظا وتقديرا- من بعض ما في فعله ، دون تعويض: كعطاء فإنّه مساوٍ لإعطاء معنًى، ومخالف له بخلوه من الهمزة الموجودة في فعله ، وهو خالٍ منها لفظا وتقديرا، ولم يعوض عنها شيء » [2]. واسم المصدر على زنة (مَفعَل) بفتح الميم والعين وسكون الفاء، إذا كان فعله ثلاثيا [3]. وهذا الوزن يشترك مع اسمي الزمان والمكان والتفريق بينها من خلال السياق، وذلك نحو : مضرب فإن كان بفتح الراء فللمصدر ومضرب بكسر الراء للمكان الذي وقع فيه الضرب وقد يكون للزمان للوقت الذي تمّ فيه الضرب [4].وبلفظ المفعول المستعمل مصدرا وفعله من غير

1)- ابن هشام الأنصاري،شرح شذور الذهب ، ص 410 .
2)- ابن عقيل بهاء الدين، مرجع سبق ذكره ، ج 2/ 79 - 80 ، وذهب ابن الحاجب إلى أن اسم المصدر ما ليس له فعل من لفظه وينظر : ابن الحاجب ،الأمالي النحوية، ج 4/ 126 .
3) - السيوطي، همع الهوامع ، 6/ 54.
4) - ابن السيد البطليوسي ،الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، 84/1.

الثلاثي كقوله تعالى :﴿ **بِسْمِ اللَّـــهِ مَجْرَاهَـــا وَمُرْسَـــاهَا**﴾ **(هـــود :41)** أي : إجراؤهـــا وإرساؤها [1]. وليس بمعنى اسم الزمان والمكان، ويُفرّق بين ذلك من خلال السياق .

6-2/ صيغ المشتقات ودلالاتها :

6-2-أ/ اسم الفاعل : يعرّفه **الحملاوي:** « هو ما اشتق من مصدر المبني للفاعل، لمن وقـــع منه الفعل ،أو تعلّق به » [2] ، أو هو « ما اشتق من فعل لمن قام به على معنـــى الحـــدوث كضارب ومكرم » [3]. فعبارة ما اشتقّ منه فعل، أي : أخذ من مصدر فعل كان ثلاثيـــا أو غير ثلاثي . وعبارة لمن قام به الفعل خرّج عنه اسم المفعول؛ لأنّه مشتق لذات مـــن وقـــع عليه الفعل فهو متلبّس به، وقول : على معنى الحدوث، أي : حدوث الفعل عنـــه وصـــدوره عنه ، كضارب ومكرم ، فهو دالّ على الحدث وصاحبه وخرج عن حدّ الفعل بأنواعه، فانه إنّما اشتق ليعين زمن الحدوث [4]. وهذا الحدوث قد اخرج به الصفة المشبّهة واسم التفضيل منها لدلالتهما على معنى الثبوت لا الحدوث [5] . فدلالته على الحدث وصاحبه جارٍ مجرى الفعل في إفادة معنى التجدّد والحدوث ، لوجود الدلالـــة الزمنيـــة (الماضـــي والمضـــارع والمستقبل) .

فيصاغ اسم الفاعل من الثلاثي على وزن (فاعل) نحو : ضرب فهو ضـــارب وقتـــل فهو قاتل قياسا وسماعا [6]. ومن الفعل الزائد على ثلاثة أحـــرف ، فعلـــى وزن مضـــارعه بإبدال يائه ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر مطلقا [7].

أما لتقديم اسم الفاعل على المفعول فلكثرة استعماله ؛ لأنّ فيه دلالـــة علـــى شـــمولية الاشتقاق كاسم المفعول والصّفة المشبهة واسم التفضيل [8].

1) - السيوطي، همع الهوامع ، 54/6 -55.
2) - أحمد الحملاوي، مرجع سبق ذكره ، ص62.
3) - ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب ، ص385 .
4) - الفاكهي عبد الله بن أحمد بن علي، شرح الحدود النحوية ، تح متولي رمضان الدميري، مكتبة وهيبة، القاهرة ، ط 02، 1993، ص 90 .
5) - أحمد العيني ،شرح المراح في التصريف ، ص 115 .
6) - ابن عصفور الاشبيلي، المقرب، ص 499 ، وينظر: الحملاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 74 .
7) - أبو حيان الأندلسي ، مرجع سبق ذكره ، 233/1 ، والسيوطي ، مرجع سبق ذكره ، 57/6 .
8) - أحمد العيني، مرجع سبق ذكره ، ص 115 .

2-6- ب / اسم المفعول :

اسم مشتقّ للدلالة على وصف الحدث والحدوث وذات المفعول ، فحدّه ابن هشام بقوله: « اسم المفعول : هو ما اشتق من فعل لمن وقع عليه ، كمضروب ومكرم» [1]. فصياغته من مصدر الفعل الثلاثي المجرّد على وزن (مفعول) قياسا مطّردا من نحو مضروب ومقصود [2].أمّا من غير الثلاثي فعلى وزن مضارعه بإبدال يائه ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر؛ فقال **سيبويه** : « وليس بين الفاعل ومفعوله في جميع الأفعال التي لحقتها الزّوائد إلاّ الكسرة التي قبل آخر حرف والفتحة » [3].والميم تزاد للدلالة على اسم المفعول.والحدوث فيه يدلل على وجود الدلالة الزمنية (المضيّ والحال والاستقبال)[4]، وأمّا نحو مختار ومعتدّ ومنصبّ ومحابّ ومتحابّ ، فصالح لاسمي الفاعل والمفعول ،بحسب التقدير [5].

2-6- ج/صيغ المبالغة :

إنّ صيغ المبالغة من المشتقات التي حوّلت من صيغة (فاعل) إلى (صيغ المبالغة) لإفادة وصف اسم الفاعل بالمبالغة والكثرة ، ومن الصيغ المحولة عن (فاعل) إلى (المبالغة) هي خمسة أوزان مشهورة (فعّال، ومفعال ، وفعول ، وفعل ، وفعل) [6]، فذكر ابن يعيش بأنها معدول بها عن (اسم فاعل) لقصد المبالغة ، ولم تجر على الفعل بل إنّها جرت مجرى المنسوب من نحو : ذارع و نابل [7].

وجاء في المزهر أنّ العرب تبني أسماء المبالغة على اثني عشر بناء، هي : (فعال فعل ، فعال ، فعول ، مفعيل ، فعلة ، فعولة ، فعالة ، فاعلة ، فعالة ، مفعالة) [8] . ولهذه الصّيغ موسيقى قصدية تحدث إيقاعا خاصا، ذا جرس يتّصل بالنطق والسماع ونغمة مشوبة بالقوة والعنف في تأدية الدلالة والمعنى[9]. والنص القرآني كثر فيه استعمال هذه الصيغ كما سنرى في الجانب التطبيقي .

1) - ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب ، ص396 .
2) - ابن هشام ، أوضح المسالك ، ص 172 ، وابن عقيل بهاء الدين، مرجع سبق ذكره ، 111/2 .
3)- سيبويه، مرجع سبق ذكره ، 348/4 و407 باب اسم المفعول من غير الثلاثي.
4) - السامرائي، مرجع سبق ذكره ، ص 59 - 60
5) - الحملاوي، مرجع سبق ذكره ، ص63
6) - محمود سليمان ياقوت، ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية ، دار المعرفة الجامعية ، 2004، ص 67 .
7) - ابن يعيش النحوي، شرح المفصل ، 702/5 .
8) - السيوطي،المزهر ، 243/2 .
9) - عمر السلامي، الإعجاز الفني في القرآن، ص242 .

2-6- د/ الصفة المشبّهة :

الصفة المشبّهة من ضمن الصفات ، والمعنى الصرفي العام لكل الصفات هو الدلالة على موصوف بالحدث ، وانّ الاتصاف بالحدث هو الوظيفة الصرفية للصفات [1].

ويذكر الدكتور تمّام حسّان التقسيمات العامّة للصفات فعدّها خمس : « صفة الفاعل صفة المفعول ، صفة التفضيل ، صفة المبالغة ، الصّفة المشبّهة ، وتختلف كل صيغة منها عن الأخريات مبنى ومعنى » [2].

فالصّفة المشبّهة هي: وصف صيغ من مصدر الثلاثي اللاّزم لغير التفضيل لنسبة الحدث وإنّما إلى الموصوف به على وجه الثبوت [3]. والحقيقة أنّ الصّفة المشبّهة على أقسام : فمنها ما يفيد الثبوت والاستمرار من نحو أبيض وأسمر ، وأبكم وأصمّ وطويل وقصير . ومنها ما يدلّ على وجه قريب من الثبوت ، من نحو : نحيف وسمين [4].ومنها ما يدلّ على عدم الثبوت عندما تدلّ على الخلو والامتلاء ، من نحو : عطشان عطشى [5].

إذن فالصّفة المشبّهة هنا لها دلالات :

فالأولى : هي دلالة الثبوت التام . **والثانية :** هي دلالة الثبوت النّسبي . فالثبوت التامّ هو الثابت المستمرّ الملازم لصاحبه، من نحو : طويل وقصير . والثبوت النّسبي هو الذي نسبته ممكنة التغير، من نحو : نحيف وسمين، وعطشان وريّان [6]. وبنية الصّفة المشبّهة قد « تذكّر وتؤنّث ويدخلها الألف واللاّم وتجمع بالواو والنون... » [7].وتفترق الصّفة المشبّهة عن اسم الفاعل لدلالتها على الثبوت أو الثبوت النّسبي ، ودلالته على التّجدد والحدوث [8] .

أمّا مسألة الزّمن في الصفة المشبهة فلا يأتي فيها معنى الاستقبال بل تكون للحال دون الاستقبال؛ لأنّها ليست جارية على الفعل. فهذه المسألة في الصّفة المشبّهة يحدّدها السياق « بمعنى أنّ الزّمن مع الصفات هو وظيفة السياق وليس جزءا من وظيفة الصيغة كما هو الحال في الأفعال » [9].

---

1) - فاضل الساقي، أقسام الكلام العربي ، ص 208 .
2) - تمام حسان، مرجع سبق ذكره ، ص 99 ، وينظر: فاضل الساقي، المرجع السابق ، ص 221 .
3) - ابن عصفور الاشبيلي ،شرح جمل الزجاجي،تح فواز الشعار، دار الكتب العلمية ، لبنان، ج01، ط 01 ،1998 ، ص 566 ، وينظر :شرح الألفية لابن الناظم ، ص170 .
4) - السامرائي، مرجع سبق ذكره ، ص 76 .
5) - الاسترابادي، مرجع سبق ذكره ، 1/ 144.
6) - الاسترابادي، مرجع سبق ذكره ، ص 38 .
7) - ابن السرّاج، مرجع سبق ذكره، 153/1 ، وينظر :عبد القاهر الجرجاني ، المقتصد في شرح الإيضاح ، ص 532 .
8) - رشيد الشرتوني، مبادئ العربية في الصرف والنحو، المدرسة العربية ، بدون بلد النشر ، 2005، ص 45 .
9) - حلمي خليل،الكلمة دراسة لغوية ومعجمية ، ص 70 .

أمّا من ناحية الاستعمال القرآني فقد امتاز في مسألة الدقّة في الوصف؛ لأنّ كلّ « ما يعقبه القرآن على اللفظة بذكر صفة لها ، ليعطيها دقة في الوصف، ويجسّم معالم الدقة في معناها» [1]. وهذا يدخل في دقّة التصوير القرآني . قال تعالى :﴿ **بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا**﴾ **(الأعلى : 16)** فلفظة (دنيا) على وزن (فعلى) بضم الفاء وسكون العين ، وهي من مصدر الفعل الثلاثي المجرد (دنا) . فمنحتها دلالة التسمية، و سمّيت الدنيا لدنوّها [2].وقد تكون الكلمة (الدّنيا) تشير إلى الدلالة المكانية ؛ لأنّ عالم الدنيا أدنى العوالم في عالم التكوين . متضمّنة لدلالة التفضيل لمعرفة المعنى الحقيقي للدنيا في المفهوم العقائدي .

وأوزانها الغالبة فيها اثنا عشر وزناً[3]: اثنان مختصان بباب فَرِحَ وهما :

1- أفْعَل الذي مؤنثه فعلاء مثل :أحمر وحمراء.

2- فَعْلان الذي مؤنثه فعلى ،عطشان وعطشى .

وأربعة مختصّة بباب شَرُف :**1)**- فَعَل بفتحتين ؛حسن وبطلٌ .**2)**- فُعُل بضمّتين ، جنب وهو قليل . **3)** - فُعَال بالضمّ ،شجاع وفرات. **4)** - فَعَال بالفتح والتخفيف جبان وامرأة حصان.

وستة مشتركة بين البابين :

1)- فعل بفتح فسكون ،كسبط وضخم ؛**2)** - فعل بكسر فسكون كصفر وملح.

3) - فعل بضمّ فسكون كحرّ وصلب ؛**4)** - فعل بفتح فكسر كفرح ونجس.

5)- فاعل كطاهر وصاحب ؛**6)** - فعيل كبخيل وكريم .

6-2-هـ/اسم التفضيل:

وهو وصف مشتق من المصدر وقياسه على زنة (أفعل) بسكون الفاء وفتح العين للدلالة على أنّ شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها [4] ، ولاسم التفضيل معنيان : « أحدهما إثبات زيادة الفضل للموصوف على غيره ، والثاني : إثبات كلّ الفضل له » . [5] فهذا يعني أنّ المفضل عليه لا يخلو من مشاركة المفضّل المعنى الغالب [6].

1) - عمر السلامي ،الإعجاز الفني في القرآن ، ص 79.
2) - الجوهري، الصحاح، تح أحمد عبد الغفور عطار، مكتبة الرشد، الرياض، ط01، 1999 . مادة (دنا) ، 2/ 1704
3) - أحمد الحملاوي ، شذا العرف في فن الصرف ، ص 23-24.
4) - خديجة الحديثي، مرجع سبق ذكره ، ص 284 .
5) - السكاكي، مفتاح العلوم ، دار الكتب العلمية،لبنان ،ط1987،02، ص 25 .
6) - فاضل السامرائي، معاني النحو ،4/ 311 .

إذن فالصّيغة القياسية على زنة (أفعل) ولم يشذّ عنها في اللغة إلا ثلاثة ألفاظ أتت بدون همزة وهي : (خير ، شرّ ، حبّ) فحذفت الهمزة منها لكثرة الاستعمال [1]. وهناك عدد من الشروط في صياغة اسم التفضيل [2] ، ولا يصاغ إلا إذا توافرت .

وقد ذكرت **خديجة الحديثي** أنّ سيبويه لم يبحث اسم التفضيل في باب منفصل، وإنّما بحثه مع فعلي التعجب، وقد علّلت ذلك،لاشتراك بناء (أفعل) في الموضعين في الشروط التي يجب توفرها فيهما[3].وقد رتّب ابن مالك شروط صياغة اسم التفضيل على النحو الآتي:

يصاغ اسم التفضيل من الأفعال التي يجوز التعجب منها - للدلالة على التفضيل- من الفعل الثلاثي، التامّ، المتصرف، القابل للتفاضل، المُثبت، المبني للمعلوم، والذي ليست الصفة منه أفعل الذي مؤنثه فعلاء [4].

ويمكن التوصل إلى التفضيل من الأفعال التي لم تستكمل الشروط، بأخذ مصدر ذلك الفعل منصوباً على التمييز بعد أشد وأشباهها، نحو: (هو أشدّ استخراجاً من زيد)[5].

3-6/ صيغ الجموع ودلالاتها:

حاول علماء العربية الأقدمون بعد جمع مفردات العربية وإخضاعها للدراسة ،أن يدخلوا كلّ مجموعة من تلك المفردات في باب معيّن، من أبواب علوم العربية التي نشأت مواكبة لذلك الجمع اللّغوي، ومن تلك المفردات جمع التكسير الذي تعدّدت صوره وتباينت أوزانه، حتى صار للكلمة المفردة الواحدة من اسم وصفة جموع عدّة ، فمثلاً كلمة (عبد) وهي صفة جمعت ثمان مرّات، نحو: (أعبد)، (وعبدان) و(عبدان)، و(عباد) و(معبوداء) و(عبدا) مقصور و(عبداء) ممدود، و(عبيد)، وكلّ تلك الجموع وردت عنهم[6]. فيجمع الاسم الواحد على صيغ عدّة من جموع التكسير، والأكثر من ذلك أنّهم جمعوا بعضها جمعاً قياسياً

1) - محمد منال عبد اللطيف، المدخل إلى علم الصرف،ط2000،01 ، ص 99 .
2) - ابن هشام، أوضح المسالك، ص 182 ، وينظر:السيوطي،همع الهوامع، 6 / 41 ، و كمال إبراهيم ،عمدة الصرف، ص 94 - 95 . ذكر وبشكل مفصل الشروط التي يصاغ منها اسم التفضيل .
3)- خديجة الحديثي، مرجع سبق ذكره ، ص284.
4)- ابن عقيل ،شرح ابن عقيل ،ج2/174- 175، وينظر:أوضح المسالك ، ج2/293-294.
5)- سيبويه، الكتاب، 4/97-100 باب ما لا يجوز فيه ما أفعل، والمبرّد،المقتضب، 2/216، والزمخشري،المفصل، ص232-233، وابن عقيل،شرح ابن عقيل2/174-182، والحملاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 54-55، و خديجة الحديثي ، مرجع سبق ذكره ، ص 284-286، و خديجة زبار ،المصادر والمشتقات ، رسالة دكتوراه، ص171، و مصطفى النماس ،صيغة أفعل بين النحويين واللغويين ، ص113.
6)- ابن خالويه، ليس في كلام العرب ص57.

على وزن مُعين فإنْ ورد جمعُه على الوزن الآخر عَـــدّوهُ سماعياً لا يرتقي إلـــى درجـــة القياس [1].

وجمع التكسير ما دلّ على أكثر من اثنين أو اثنتين بتغيير بناء الواحد فيه، ويكون لمن يعقل ولما لا يعقل، وسمّي بهذا الاسم تشبيهاً له بتكسير الآنية الذي تحصل فيه إزالة انتظـــام أجزائها، وجمع التكسير يزول انتظام حروف الواحد فيه، وتتغير بنيته، ثم يبنى للجمع بنـــاء ثانياً.

وحاول **ابن مالك** إخضاع جموع التكسير إلى قاعدة معينـــة بتقســـيمها علـــى قياســـية وسماعية والمتتبع لمصنفات ابن مالك النحوية والصرفية يرى تلك المحاولة جلية فـــي تلـــك المصنفات وغالباً ما يشترك جمعا القلّة والكثرة في الأسماء، فيحلّ أحدهما محل الآخر، وأن ورد لبعضها نوع واحد من الجمع فقط، نحو: رِجْلٌ بكسر الراء وسكون الجيم، فلا تجمع إلاّ جمع قلّة على (أفعل)، نحو: أرجل، أما رَجُلٌ بفتح الرّاء وضم الجيم فليس له جمع قلة، بـــل يجمع على الكثرة فحسب نحو: رِجالٌ على وزن (فِعالٌ)[2].

6-3-أ/ جموع التصحيح:

1- جمع المذكر السالم:

هو ما دلّ على أكثر من اثنين بزيادة معيّنة في آخره (واو ونون) في حالة الرفع، و(ياء و نون) في حالتي النّصب والجرّ)[3]. وقد أفاد هذا الجمع عطف المفردات المتماثلة في المعنى، كأن تقول: (فازالعليون) بدل من أن تقول: فاز علي، وعلي و علي...، ويجمع الاسم جمعا سالماً بشرطين:

- العلم بشرط أن يكون علماً لمذكر عاقل، فإن لم يكن علماً فلا يجمع الجمع نحو: (رجل) وإن كان علماً لكنّه مؤنّث لا يجمع أيضا نحو: زينب، وإن كان علماً لغير عاقل فلا يجمع أيضا نحو: هلال وأن يكون خالياً من التأنيث نحو: حمزة فلا يجمع إلاّ شذوذاً نحو: حمزون وطلحون.

1)- سيبويه ، المرجع السابق ، 567/3، والزمخشري، مرجع سبق ذكره، ص 190، والاسترابادي مرجع سبق ذكره، 90/2.
2)- الاسترابادي، مرجع سبق ذكره ، 92/2، و ينظر: السيوطي،همع الهوامع ، 111/6، ولطف الله بن محمد بن الغياث ،المناهل الصافية ، تح عبد الرحمان محمد شاهين، مكتبة الشباب ، بدون بلد وتاريخ النشر، ص2 /10.
3)- سيبويه ، مرجع سبق ذكره، 393/3،باب الاسم الذي في آخره هاء التأنيث ، و ينظر :الزمخشري المفصل، ص188-189، وأبو حيان ، مرجع سبق ذكره ، ص271، و الحملاوي، مرجع سبق ذكره ، ص71-72، وعباس أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص 15، وعبد المنعم سيد عبد العال، مرجع سبق ذكره ، ص20-26.

- الصّيغة (مشتقة) ويكون على الشروط الآتية:

صفة لمذكر عاقل، خالية من تاء التأنيث، وليس على وزن أفعل ومؤنثه فعلاء نحو: أخضر ومؤنثة خضراء، ولا على (فعلان) ومؤنثة (فعلى) نحو: سكران وسكرى ولا يستوي فيه المذكر والمؤنث، والصيغ التي يستوي فيها المذكر والمؤنث هي :مهذار على (مِفْعال) و(مفعل) نحو: مغشم و(فَعُول) بمعنى (فاعل) نحو: صبور، و(فَعِيل) بمعنى (مفعول) نحو (قتيل)[1].

2- جمع المؤنث السالم:

هو ما سلم بناء مفرده عند الجمع، أو هو ما دلّ على أكثر من اثنتين بزيادة ألف وتاء على مفرده.

واتفق الصّرفيون على أنّ هذا الجمع يصاغ بزيادة ألف وتاء بلا تغيير في صورته وهيأته وبنائه، نحو: زينب، وزينبات، ويطّرد هذا الجمع في المواضع الآتية:

- أعلام الإناث نحو: زينب وسعاد.
- ما ختم بتاء التأنيث نحو: حمزة وطلحة ويستثنى ، امرأة وشاة وشفة وأمة. [2]
- ما ختم بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة كـ: حبلى وصحراء ويستثنى ما كان على وزن (فعلى) مؤنث (فعلان)، كـعطشى وعطشان فانه لا يجمع جمع مؤنث سالم.
- مصغّر غير عاقل نحو: بويب ونهير.
- ووصف غير عاقل كـ شامخ صفة للجبل.
- كل خماسي لم يسمع له جمع تكسير، نحو:حمام وسرادق.
- ما صدّر بـ (ابن وبذي) من أسماء ما لا يعقل نحو:ابن آوى، و(ذي القعدة).
- المصدر فوق ثلاثة أحرف كـ تعريف إحسان[3].
-

1)- سيبويه ، مرجع سبق ذكره ، 394/3، و ينظر :الزمخشري، مرجع سبق ذكره ، ص188، وأبو حيان ، مرجع سبق ذكره ، 271/1، و الحملاوي، مرجع سبق ذكره، ص71-72، وعباس أبو السعود، مرجع سبق ذكره ، ص 51، وعبد المنعم سيد عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص 15.

2)- سيبويه ، مرجع سبق ذكره، ج03ص491 و578 باب المؤنث السالم .و ينظر :الزمخشري ، مرجع سبق ذكره ، 188، وابن عصفور، مرجع سبق ذكره ، ص404

3)- سيبويه ، الكتاب،ج03، ص394و578، و ينظر :الزمخشري ، مرجع سبق ذكره ، ص189، وابن عصفور، مرجع سبق ذكره،ص407، وابن عقيل،شرح ابن عقيل، 73/1-77، وأبو حيان مرجع سبق ذكره، 271/1، والحملاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص71، وعباس أبو السعود، مرجع سبق ذكره ، ص16.

6-3- ب/أوزان جموع القلّة:

1- (أفعال): تعدّ صيغة (أفعال) قياسية في كل اسم ثلاثي لا يقاس جمعه على (أفعل) فمن المعتلّ العين تكون الأوزان الآتية:

- (فُعل) مضموم الفاء معتل العين نحو: عُود وأعواد.
- (فَعل) مفتوح الفاء معتل العين نحو: ثَوب وأثواب.
- (فِعل) مكسور الفاء معتل العين نحو: مِيل وأميال.

ومن الصحيح العين يكون على الأوزان الآتية:

- (فَعَل) نحو: جَمل وأجمال.
- (فِعِل) نحو: إبل وآبال.
- (فَعُل) نحو: عَضُد وأعضاد.
- (فِعْل) نحو: ضِلع وأضلاع.
- (فَعِل) نحو: كَتِف وأكتاف.
- (فُعُل) نحو:عُنق وأعناق
- (فُعْل) نحو: قُفل وأقفال.
- (فِعْل) نحو: حِمْل وأحمال[1].

أمّا الصّفة التي على هذه الأوزان فلا تجمع على (أفعال)، بل على (فعال) نحو:ضَخْمٌ وضِخَامٌ. [2].

2- صيغة (أفعُل): وتعدّ صيغة (أفعل) جمعاً للأسماء الآتية:

- ما جاء على وزن (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين، ويطّرد فيه حال كونه (اسماً لاصقة) صحيح العين لا معتلّها، سواء أصحّت لامه أم اعتلت بالياء أو بالواو وليست فاؤه ولا لامه مماثلة لعينه، نحو: كلب وأكلب، وفلس وأفلس، أمّا ما كان صفة على هذا الوزن فلا يجمع على(أفعل)، نحو: ضخم وكهل.
- ما جاء على وزن (فِعْل) بكسر فسكون اسماً، كذئب وأذؤب.

---

1)- سيبويه، الكتاب، 398/3، وينظر:المبرّد،المقتضب ، 197/2- 200-201- 202- 203، وأبو علي الفارسي،التعليقة على كتاب سيبويه، ص72-73، وابن جني،اللمع، ص375، وابن عصفور، المقرب، 106/2، ، وتسهيل الفوائد، ص269، و الحديثي، مرجع سبق ذكره ، ص316 -317، و عباس أبو السعود ، مرجع سبق ذكره ، ص29-30-31، وعبد المنعم سيد عبد العال، مرجع سبق ذكره ، ص28-29-30.

2)- الاسترابادي ، مرجع سبق ذكره، 92/2، ولطف الله بن محمد بن الغياث، مرجع سبق ذكره، 19/2-20.

- فِعْلة: بكسر الفاء اسماً كـــ نِعمة وأنعم، وصفة كـــ شدة وأشدّ وهو قليل)[1].

3- <u>صيغة (أفعلة):</u> وتطّرد صيغة (أفْعِلة) في كل اسم مذكر رباعي ثالثه مدة ألف أو واو أو ياء، سواء أكان مفتوح الفاء أم مكسورها أم مضمونها نحو:

- فَعال بفتح الفاء نحو: طعام وأطعمة.
- فِعال مكسور الفاء نحو: حمار وأحمرة.
- فُعال مضموم الفاء نحو: غراب، وأغربة.
- فَعيل نحو: رغيف وأرغفة.
- فَعول وهو بمنزلة (فعيل)، إلا أنّ زيادتها واو نحو: قعود وأقعدة[2].

4- <u>صيغة (فعْلة):</u> ولم تطّرد صيغة (فِعْلة) في شيء من الأبنية، بل هي محفوظة في ستّة أوزان، وهي (فعيل) نحو صبيّ وصبية، و(فَعَلٌ) نحو: فتى وفتية، و(فَعْلٌ) نحو: شيخ وشيخة و(فُعَالٌ) نحو: غلامٌ و غلمة و(فَعَالٌ) نحو:غزالٌ وغزلة، و(فَعْلٌ) نحو: ثني وثنية[3].

ويرى ابن السرّاج أنّ بناء (فعلة) لم يكن جمع تكسير بل هو (اسم جمع) أو (جمع الجمع)، نحو حِمْلٌ وحملة[4].

6-3-ج/جموع الكثرة:

وهي ثلاثة وعشرون جمعاً قياسياً، لكلّ مفرد منها جموع مسموعة متعدّدة تخالف هـــذه القياسيّة المطّردة.

1- <u>صيغة (فُعْل)بضمّ الفاء وسكون العين:</u> تعدّ صيغة (فُعْل) أخـــفّ أوزان الكثـــرة، لكونـــه ثلاثياً، مجرّدا ساكن الوسط، وهو على قسمين قياسيّ وســـماعيّ، فالقياســـي يطّـــرد جمعـــاً للأوزان الآتية:

(أفْعَل) ومؤنثة (فعْلاء)، وصفين متقابلين كـــ :أحمر وحمراء.

2- <u>صيغة (فُعُل)بضمّ الفاء وضمّ العين:</u> وتطّرد صيغة (فعل) في:

---

1)- سيبويه، مرجع سبق ذكره ، 3/568- 581- 582، وينظر: ابن جني،المرجع السابق، ص275-277، والزمخشري،المرجع السابق، ص190-193، والاسترابادي ، مرجع سبق ذكره ، 2/100، وابن عقيل بهاء الدين، مرجع سبق ذكره ، ص2/454، وأبو حيان، مرجع سبق ذكره، 1 /195-196، ، والفيصل في الوان الجموع، ص33- 36، وجموع التصحيح والتكسير، ص40-41.

2)- سيبويه، مرجع سبق ذكره، 3/603، وينظر:المبرّد، مرجع سبق ذكره، 2/209، ، والاسترابادي ، مرجع سبق ذكره، 2/91، وابن عصفور ،المقرب/472-474، وأبو حيان، مرجع سبق ذكره، 1/197، والسيوطي،همع الهوامع ،6/91، والحديثي، مرجع سبق ذكره ، ص 297-298، و عباس أبو السعود ، مرجع سبق ذكره، ص42-44، وعبد العال ، مرجع سبق ذكره ، ص40.

3)- سيبويه، مرجع سبق ذكره، 3/618.

4)- ابن السراج ،الأصول في النحو، 2/423.

كل اسم رباعي قبل لامه مدة صحيح اللام مذكراً كان أم مؤنثاً، وهو مطّرد في:

- (فُعول) اسماً كـــ عُمود وعمد.
- كلّ اسم رباعي قبل لامه مد صحيح لآخر مذكراً كان أم مؤنثاً، فإن كان مدته يـــاء أو واو لم يشترط فيه غير الشروط المذكورة كـــ قضيب وقضب [1].

3 - صيغة(فُعَل)بضمّ الفاء وفتح العين : وتطّرد صيغة (فُعَل) في:

- (فُعْلَةٌ) بضمّ الفاء اسماً، ويستوي في ذلك صحيح اللاّم ومعتلّها ومضاعفها فالصـــحيح نحو: شُرفة وشُرف، والمعتلّ نحو: مُدية ومدى، والمضاعف نحو: حُجّة وحجج.
- (فُعْلى) بضمّ الفاء أنثى (أفعل) صفة كـــ الكُبرى أنثى الأكبر، فعند تكسيره على (فعل) تقول: كُبرى وكُبر، وصُغرى وصُغر [2].

وزاد في (التسهيل) نوعاً ثالثاً، وهو اسم بزنة (فُعُلة) بضمّتين، نحو: جُمُعة وجُمَع فإن كان صفة نحو:امرأة شللة، لم يجمع على فعل[3].

4 - صيغة(فعلة)بفتح الفاء والعين واللاّم:

وتطّرد صيغة (فَعَلَة)ٌ جمعاً لـــ (فاعل) وصفاً لمذكر عاقل صحيح اللام، وإن اعتلّ عيناً نحو: كاتب وكتبة[4].

5- صيغة(فَعْلى)بفتح فسكون: وتطّرد صيغة (فعلى) في:

كل وصف على (فعيل) بمعنى (مفعول)، دال على (هلك) أو (توجّع) أو (تشتيت) نحو:(قتيل) إذا كان بمعنى (مفعول) فهو في المؤنّث والمذكر سواء، كما كان كذلك في (فعول)، فلا تدخله الهاء في المؤنّث، واختصاص تكسيره بـــ (فعلى) فلأنه لا يجمع على ذلك

1)- سيبويه، مرجع سبق ذكره، 608/3، وينظر:المبرّد، مرجع سبق ذكره ، 202/2، وابن السراج، مرجع سبق ذكره ، 430/2، وابن جني،اللمع/277، والزمخشري، مرجع سبق ذكره ، ص191-194، والاسترابادي، مرجع سبق ذكره، 91/2 وابن عصفور،المقرب، ص462-476، وابن عقيل بهاء الدين، مرجع سبق ذكره، 456/2، و أبوحيان، مرجع سبق ذكره ،198/1، والحديثي، مرجع سبق ذكره ، ص298، وعبد المنعم عبد العال، مرجع سبق ذكره ، ص44، وأبو السعود، مرجع سبق ذكره ، ص 45-47.

2)- سيبويه، مرجع سبق ذكره، 608/3، وينظر:المبرد، مرجع سبق ذكره، 203/2، وابن جني،اللمع ، ص279، و الزمخشري،المفصل، ص191-194، والاسترابادي، مرجع سبق ذكره، 2 /103، وأبو حيان، مرجع سبق ذكره ، 200/1، ، والحديثي، مرجع سبق ذكره ، ص300، وعباس أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص50-52.

3)- ابن مالك ،تسهيل الفوائد،المطبعة الميرية، مكة المكرمة ، ط01، 1319هـ ، ص272.

4)- سيبويه ، مرجع سبق ذكره ، 637/3، وينظر:المبرّد، مرجع سبق ذكره ، 211/2، وابن السراج،الأصول 430/2،، و الزمخشري ، مرجع سبق ذكره ، ص194، والاسترابادي، مرجع سبق ذكره ، 104/2، والسيوطي مرجع سبق ذكره ، 103/6، والحديثي ، مرجع سبق ذكره ، ص304، وأبو السعود، مرجع سبق ذكره ، ص55-56، وعبد المنعم عبد العال ، مرجع سبق ذكره ، ص47.

إلاّ ما كان من (الآفات و المكاره، فلمّا اختص المفرد بمعنى واحد لا يشركه فيه غيره اختصوا جمعه بـــ (بناء) خاص لا يشركه فيه غير، وهو (فعلى)[1].

6- صيغة(فُعَّل)بضمّ الفاء وتضعيف العين وفتحها: وتطّرد صيغة (فُعَّل) فـــي: كـــلّ وصـــف صحيح اللاّم على (فاعل) أو (فاعلة)، سواء صحّت عينهما أم اعتلّت نحـــو: عـــاذلٌ وعُـــذّل وعاذلة وعُذّل، وسابق وسُبّق، ويكسر (فاعل) إن كان صفة خاصة نحو: حـــائض وحُـــيض، وقل (فاعل) معتل اللام نحو: غاز وغزي)[2].

7- صيغة(فِعَال)بكسر الفاء وفتح العين : تعدّ صيغة (فِعَال) مقيسة للأوزان الآتية:

- (فَعْل) و(فَعْلة): بفتح الفاء وسكون العين منهما حال كونهما اسمين أو وصفين غير يـــائي الفاء أو العين [3].
- (فَعَل) و(فَعَلة) بفتح أوّلهما وثانيهما، [4].
- (فعيل) و(فعيلة) ويطّردان بشرط أن يكونا وصفين ولامهما صحيحة، يستوي في ذلك صحيح العين ومعتلّها كـــ ظريف وظراف وشريفة وشراف[5].

أما بقية الأوزان ممّا يجمع على (فِعَال) نحو:

- (فعلان) ومؤنثة (فعلى) أو (فعلانة) بالتاء.
- (فُعلان) بضم الفاء ومؤنثة (فعلانة) بالتاء لا غير[6].

8- صيغة(فُعُول)بضمّ الفاء والعين: نحو: كَبِد و كُبُود، تُخُم وتخوم، حِمْـــلٌ وحمـــول، جُنْـــد وجنود[7].

---

1)- سيبويه ، الكتاب، 647/3، وينظر:المبرّد، مرجع سبق ذكره ، 220/2، و الزمخشري،المفصل، ص190، والاسترابادي، مرجع سبق ذكره 92/2، ابن عقيل،وشرح ابن عقيل ،460/2-461، وأبو حيان ، مرجع سبق ذكره، 205/1، والسيوطي،همع الهوامع، 6 /103، والحديثي ، مرجع سبق ذكره ، ص319-320، وعباس أبو السعود ، مرجع سبق ذكره ، ص52-53، و عبد المنعم عبد العال ، مرجع سبق ذكره ، ص49.

2)- سيبويه ، الكتاب ، 631/3باب تكسيرك ما كان من الصفات عددحروفه4أحرف .، والمبرد، مرجع سبق ذكره ، 218/2، وابن جني ،اللمع، ص279، و الزمخشري،المفصل، ص194، وابن عصفور، مرجع سبق ذكره ، ص477-478، و ابن عقيل، شرح ابن عقيل ،461/2، والحديثي ، مرجع سبق ذكره ، ص304، وأبو السعود ، مرجع سبق ذكره ، ص59-60، و عبد المنعم عبد العال ، مرجع سبق ذكره ، ص49.

3)- سيبويه ، مرجع سبق ذكره ، 587/3، وابن يعيش ،شرح المفصل ، 21/5.

4)- سيبويه ، مرجع سبق ذكره ، 598/3، وابن يعيش ،شرح المفصل، 25/5.

5)- المرجع نفسه، 99/6.

6)- سيبويه ، مرجع سبق ذكره، 645/3-646، و المبرّد،المقتضب، 219/2، و الزمخشري،المفصل، ص191- 196، و الاسترابادي، مرجع سبق ذكره، 98/2، وابن عصفور، مرجع سبق ذكره ، ص461-476، وابن عقيل ، مرجع سبق ذكره، 462/2-465، و الحديثي،أبنية الصرف، ص304، وأبو السعود ، مرجع سبق ذكره ، ص60-61، وعبد المنعم عبد العال، مرجع سبق ذكره ، ص49-50.

7)- سيبويه، الكتاب، 3/ 570و575، وينظر:المبرّد، مرجع سبق ذكره ،197/2، وابن جني ، اللمع، ص 277، والزمخشري،المفصل، ص194، وابن عصفور،المقرب، ص477-478، وابن عقيل،شرح ابن عقيل، 465/2-466، وأبو حيان،ارتشاف الضرب، 203/1، والسيوطي،همع الهوامع، 100/6، ، وأبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص65-68، وعبد المنعم عبد العال، مرجع سبق ذكره ، ص52-53.

9- صيغة(فِعْلان)بكسر الفاء وسكون العين : نحو: غُلام وغِلمان، صُرَد و صُـرْدان، عـود وعيدان، جار وجيران[1].

10- صيغة(فُعْلان)بضم الفاء وسكون العين: وتطّرد صيغة (فُعْلان) في الأوزان الآتية:

- في اسم على (فعل)، نحو: ثغـبٌ وثـُغبان ، والثغب الغدير، ويشترط فيه أن يكـون صحيح العين، فلا يجمع سيف وسوط على (فعلان) لاعتلال العين فيهما.

- وفي اسم على (فعيل) نحو: قضيب وقضبان، ويشترط في مفـرده أيضـا أن يكـون صحيح العين، فلا يجمع ما ورد منه معتل العين على (فعلان) نحو: عويل، وخرج بالاسم ما كان صفة، كـ قبيح وجميل ؛ فلا تجمع على(فعلان).

- وفي اسم على (فعل) بفتحتين صحيح العين نحو: ذكر ذكران و(جمل وجملان وخرج بالاسم ما كان وصفاً نحو: بطل وحسن، وما كان معتل العين نحو:قود فلا يجمع شيء منهما على (فعلان)[2].

11- صيغة(فُعَلاَء)بضمّ الفاء و فتح العين واللام: نحو: ظريف وظرفاء، عاقل وعقلاء شجاع وشجعاء[3](صفة لمذكر عاقل صحيح اللام والعين). وهذه الصيغة للجمع يُجمع بها ما كان على وزن (فعيل). قال سيبويه: « وأما ما كان " فعيلاً" فإنّه يُكسَّر على "فُعَلاء" وعلى "فِعَال". فأما ما كان " فُعَلاء" فنحو: فُقهاء، وبُخـلاء، وظُرفـاء وحُلماء، وحُكماء. وإما ما جاء على فِعَال، فنحو: ظريف وظِرَاف، وكـريم وكـرَام، ولـئَـام وبِرَاء» [4].

ولا يقتصر جمعهما لمن كان على زنة "فعيل" فقط؛ بل يجمع بهما من كان على زنة فاعل الذي « يجيء على "فعلاء". قالوا: شاعر و شعراء، وجاهل وجهلاء... شبهوه "بفعيل" الذي هو بمنزلة "فاعل" نحو: "كريم، وكرماء"، و"حكيم، حكماء"؛ لأنّه إنّما يقال ذلك لمن قد استكمن الكرم والحكمة، وكذلك "شاعر" لا يقال إلا لمن قد صارت صناعته. ويكثر على (فِعَال) قالوا: "تاجر وتجار" و"صاحب وصِحاب"...» [5].

---

1)- سيبويه مرجع سبق ذكره، 574/3، و المبرّد،المقتضب ، 213/2، ، و الزمخشري،المفصل، ص191-194، ، وأبو حيان، مرجع سبق ذكره 207-206/1، والسيوطي، همع الهوامع، 105/6، والحديثي ، مرجع سبق ذكره ، ص323، وعباس أبو السعود، مرجع سبق ذكره، 68-69، وعبد المنعم عبد العال، مرجع سبق ذكره ، ص53.

2)- سيبويه ، مرجع سبق ذكره ، 571/3، وينظر:المبرّد، مرجع سبق ذكره ، 212/2، ،وابن جنّي،اللمع، ص 278، والاسترابادي، مرجع سبق ذكره، 2/ 100، وأبو حيان، مرجع سبق ذكره ، 207/1، والسيوطي،همع الهوامع 106/6، و الحديثي ، مرجع سبق ذكره، ص 307، وعباس أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص 69-71، وعبد المنعم عبد العال، مرجع سبق ذكره ، ص53.

3)- خديجة الحديثي ، مرجع سبق ذكره ، ص300-327،وينظر:الزمخشري،المفصل،ص 194، والاسترابادي، مرجع سبق ذكره ، ص100، وابن عصفور،المقرب، ص476-478، ، و ، و عباس أبو السّعود، مرجع سبق ذكره، ص 71 -73، وعبد المنعم عبد العال، مرجع سبق ذكره ص54.

4)- سيبويه، مرجع سبق ذكره ،ج 634/3 .

5)- ابن يعيش النحوي،شرح المفصل،ج 298/3-299 .

12- صيغة(أفعلاء)بكسر العين: وتطّرد صيغة (أفعلاء) في: كل وصف مذكّر على وزن (فعيل) بمعنى (اسم الفاعل) بشرط أن يكون مضعّفاً، أو معتلّ اللاّم فهو نائب عن (فعلاء) في هذين النوعين نحو: شديد وأشدّاء ، ولي وأولياء[1].

13- صيغة(فَعالل)بفتح الفاء: نحو: خنجر وخناجر، أو صفة نحو: قشعم وقشاعم، مدرج و مدارج.

- وتطّرد أيضا في جمع الخماسي المجرّد بعد حذف خامسه أو رابعه إذا كان هذا الرابع شبيهاً بأحرف الزيادة نحو: فرزدق وفرازد بحذف الخامس،أو فرازق بحذف الرابع.

- وتطّرد أيضا في جمع الخماسي المزيد بعد وحذف زوائده حتى تبقى أحرف الكلمة الخمسة، ثم تجمع كما يجمع الخماسي المجرّد، وذلك نحو: عضرفوط وعضارف[2].

14- صيغة(فعاليل): وتطّرد صيغة (فعاليل) في:

- الرباعي المزيد بحرف مدّ قبل الآخر سواء ألحقته زيادة أخرى أم لا نحو عصفور وعصافير وعنكبوت وعناكيب.

- وتطّرد في الثلاثي المزيد الملحق بالرباعي إذا كان فيه مدّ قبل آخره نحو: فسطاط وفساطيط، وجلباب وجلابيب.

- وتطّرد في الخماسي المجرّد والمزيد بعد حذف زيادته حتّى تصير على أربعة أحرف وثم تعوض تلك الزيادات المحذوفة بياء فعاليل، نحو: فرزدق و فرازيق[3].

15- صيغة(أفاعل): نحو: أكبر وأكابر،أجدل وأجادل،أنملة وأنامل [4].

16- صيغة(أفاعيل): وتطّرد في : (إفعال) نحو: إعصار وأعاصير، (إفعيل) نحو: إكليل وأكاليل و(أفعول) نحو: أسلوب وأساليب، و(أفعول) نحو: أسروع وأساريع[5].

---

1)- سيبويه ، مرجع سبق ذكره ، 604/3، وينظر:الزمخشري،المفصل، ص193- 196، وأبو حيّان، مرجع سبق ذكره، 206/1، والسيوطي،همع الهوامع ، 105/6، و الحديثي ، مرجع سبق ذكره ، ص306، وأبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص74-75، وعبد المنعم عبد العال، مرجع سبق ذكره ، ص55.

2)- سيبويه ، مرجع سبق ذكره ، 604/3، وابن جني ،اللمع، ص279-282، والزمخشري،المفصل، ص193- 196، وابن عصفور،المقرّب، ص481، وأبو حيان، مرجع سبق ذكره ، 211/1-213، ، و عباس أبو السعود، مرجع سبق ذكره /89-92، وعبد المنعم عبد العال، مرجع سبق ذكره /62-66.

3)- خديجة الحديثي، مرجع سبق ذكره ، ص313، و ينظر: الزمخشري ، مرجع سبق ذكره ،ص 163، وابن عصفور، مرجع سبق ذكره ، ص483، والسيوطي،همع الهوامع، 6 /119، و ، وأبو السعود، مرجع سبق ذكره ، ص89-91، وعبد المنعم عبد العال، مرجع سبق ذكره ، ص62-66.

4)- سيبويه ، مرجع سبق ذكره ، 613/3، و الزمخشري ، مرجع سبق ذكره، ص195-127، والاسترابادي، مرجع سبق ذكره، 99/2، وابن عصفور، مرجع سبق ذكره ، ص478، و الحديثي ، مرجع سبق ذكره ، ص306-307، وأبو السعود، مرجع سبق ذكره ، ص92.

5)- سيبويه، مرجع سبق ذكره 616/3، والاسترابادي، مرجع سبق ذكره، 101/2 .

17 - صيغة(مفاعل): وتطّرد صيغة (مفاعل) في جمع الثلاثي المزيد لغرض الإلحاق بالرباعي أو الخماسي بشرط أن يكون مبدوءاً بالميم، وليس الزائد قبل آخره حرف مدّ وذلك نحو: (مفعل) وصف للمذكر والمؤنث، أو (اسم آلة)، نحو مدعس ومداعس ومبرد ومبارد، و(مفعل) وصف لمؤنث خال من التاء نحو: (مطفل) ومطافل، وفي (مفعل) نحو: مغنم، و مغانم وفي (منفعل) نحو منطلق ومطالق وفي مستفعل نحو مستقدم ومقادم وفي ما لحقه التاء نحو: (مفعلة) نحو: مكرمة ومكارم[1].

18- صيغة(مفاعيل): وتطّرد صيغة (مفاعيل) جمعاً (لاسم الفاعل) و(اسم المفعول) المشتقّين من الفعل الثلاثي المزيد بهمزة في أوّله نحو: مفطر ومفاطير ومنكر ومناكير، وأمّا مطفل ومشدن وهما وصفان للمؤنث، فإنهما يجمعان على مطافل ومشادن، من دون إشباع كسرة ما قبل الآخر وسُمع مطافيل ومشادين، ويُجمع على هذه الصيغة أيضا ما كان ثلاثيا فيه زيادتان إحداهما الميم في أوله والثانية حرف مد قبل آخره، وذلك نحو: (مفعال) كـ منشار ومناشير وميقات ومواقيت و(مفعيل) نحو: مسكين[2].

19- صيغة(تفاعيل): تعدّ صيغة (تفاعيل) من صيغ جموع الكثرة، ويجمع عليها ما زيدت التاء في أوّله وحرف المد قبل آخره، كـ : تقسيم و تقاسيم، وتسبيح وتسابيح ، وتنبال وتنابيل)[3].

20- صيغة (فواعل): وتطّرد في : (فاعل) اسماً أو صفة لغير العاقل نحو: كاهل وكواهل. و حائض و حوائض، نابل و نوابل[4].

21 - صيغة (فواعيل): وردت هذه الصيغة في القرآن الكريم دالة على الجمع في قوله تعالى: ﴿**بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ**﴾ **(الواقعة:18)**. ذكر الآلوسي أنّ « **(أباريق)** جمع **(إبريق)** وهو إناء له خرطوم»[5].

1)- سيبويه ،مرجع سبق ذكره 612/3، والاسترابادي، مرجع سبق ذكره ،182/2.
2)- سيبويه ،مرجع سبق ذكره ، 613/3، وينظر:المبرّد، مرجع سبق ذكره ، 228/2-229، والاسترابادي، مرجع سبق ذكره، 182/2.
3)- سيبويه ، مرجع سبق ذكره، 608/3.
4)- سيبويه ، مرجع سبق ذكره، 632/3، وينظر: والاسترابادي ، مرجع سبق ذكره 99/2، وابن عصفور، مرجع سبق ذكره ،477-479، وأبو حيان،ارتشاف الضرب ،208/1، ، و عباس أبو السعود، مرجع سبق ذكره ، ص75-79، وعبد المنعم سيد عبد العال، مرجع سبق ذكره ، ص55-57.
5)- الألوسي، روح المعاني193/27.

22- صيغة (فعائل): وتطّرد في : (فعيلة) نحو: صحيفة وصحائف، (فَعَال) نحو: حمام وحمائم (فَعَالة) نحو: جنازة وجنائز، (فُعَالة) نحو: ذؤابة وذوائب، (فُعُولة) نحو: حمولة وحمائل (فُعُولة) نحو: حمولة وحمائل، (فَعُول) وصف نحو: عجوز وعجائز، (فعال) مؤنثاً نحو: شمال وشمائل[1].

23- صيغة (فَعَالى)بفتح الفاء والعين: وتطّرد صيغة (فعالى) وهي من جموع الكثرة، من الصيغ الآتية: (فعلان) مؤنث (فعلى) وصفين، نحو: عطشان وعطاشى،(فعل) بفتح فكسر نحو: حبط وحباطى، و(فعيل) نحو: يتيم ويتامى، (فعيل) نحو: أيّم وأيامى. (فعلاء) اسماً نحو: صحراء وصحارى أو صفة على (أفعل) نحو: عذراء وعذارى. (فعلى) و(فعلى) و(فعلى) إذا كانت ألفه المقصورة للتأنيث، أو للإلحاق نحو: حبلى وحبالى[2].

24- صيغة(فُعَالى)بضمّ الفاء وفتح العين: وتطّرد صيغة (فُعَالى) وهي من جموع الكثرة في صيغتين هما(فعيل) صفة نحو: أسير وأسارى،(فعلان) مؤنث (فعلى) نحو:كسلان وكسالى[3].

25- صيغة(فَعَال)بفتح الفاء والعين: وتطّرد في: (فعلاء) اسماً نحو: صحراء وصحارٍ وصفة لمؤنث لا مذكر له نحو عذراءُ وعذارٍ، ويجمع عليها أيضا ما لحقته الألف المقصورة للتأنيث أو للإلحاق نحو: حبلى وحبال. ويجمع عليها أيضا (فعلاة وفعال) نحو: موماة وموام، وكذلك يجمع عليها ما حذف أول زائديه عند جمعه نحو: حبنطى وحباط[4].

26- صيغة فَعَالِيّ بفتحتين وكسر اللاّم وتشديد الياء: ويطّرد في كلّ ثلاثي ساكن العين، زيد في آخره ياء مشدّدة ،ليست متجدّدة للنّسب ككرسيّ وبختيّ وقمريّ بالضمّ ،أو لنسب تنوسيّ كمهريّ ،تقول في جمعها كراسي ، وقماري، ومهاري، والفرق أنّ ياء النّسب يدلّ اللفظ بعد حذفها على معنى بخلاف ياء نحو كرسي ،إذ يختلّ اللفظ بعد سقوطه ولا يكون له معنى. نحو قوله تعالى: ﴿**وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ**﴾ **(الغاشية:16).**

---

1)- سيبويه ، مرجع سبق ذكره ، 610/3،و618و619. وينظر: الاسترابادي ، مرجع سبق ذكره ، 99/2، وأبو حيّان، مرجع سبق ذكره ،210/1، والحديثي، مرجع سبق ذكره ، ص303، و عباس أبو السّعود، مرجع سبق ذكره ، ص79-82، وعبد المنعم سيد عبد العال، مرجع سبق ذكره ، ص58.

2)- سيبويه، مرجع سبق ذكره ،609/3، و ينظر :أبو حيان، مرجع سبق ذكره ، 209/1، والحديثي، مرجع سبق ذكره ، ص302-303 ،وعباس أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص82-87، وسيد عبد العال، مرجع سبق ذكره ، ص59.

3)- سيبويه، مرجع سبق ذكره ، 617/3، و ينظر: الاسترابادي، مرجع سبق ذكره ،145/2، والحديثي، مرجع سبق ذكره ، 326.

4)- سيبويه، مرجع سبق ذكره ، ص609/3، و ينظر: الاسترابادي، مرجع سبق ذكره ، ص 100/2.

3-6- د /اسم الجمع :

يعدّ مصطلح (اسم الجمع) من المصطلحات التي حملتها مصنفات العلماء، واحتفظت بها كتب النحو حتى اليوم، ويعدّ سيبويه أول من أرسى اصطلاح (اسم الجمع) وبيّن مفهومه والفرق بينه وبين جمع التكسير، وقد ورد هذه الاصطلاح صريحاً في قوله: « وأمّا ما كان اسماً لجمع مؤنّث لم يكن له واحد فتأنيثه كتأنيث الواحد، لا تصرفه اسم رجل نحو: إبل وغنم لأنّه ليس له واحد من لفظه »[1].

فقد عدّ سيبويه كلمة إبل اسماً لجمع، وكذلك كلمة غنم، وعبّر عنه بما يوضّح معناه في قوله « ما لم يكسر عليه واحد للجمع ولكنّه شيء واحد يقع على الجميع » [2].

وجعل سيبويه من قبيل اسم الجمع كلمة ركب وسفر فقال: « هذا باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده، ولكنه بمنزلة قوم نفر، إلا أنّ لفظه من لفظ واحده، وذلك قولك: ركب وسفر ».

وبهذا يتضح مفهوم (اسم الجمع) عند سيبويه على النحو الآتي:

- ما دلّ على جمع وليس له واحد من لفظه، وهو ما عبّر عنه بـ (اسم الجمع لم يكن له واحد) مثل: إبلٌ وغَنمٌ.
- ما دلّ على جمع له واحد من لفظه لكن صيغته ليست من صيغ جموع التكسير، وهو ما عبّر عنه بقوله: (اسم يقع على الجميع ولم يكسر على واحده، مثل: ركبٌ وسفرٌ.

وذهب ابن السرّاج إلى أنّ ما كان جمعاً على وزن (فِعلة) من قبيل (اسم الجمع) وهو يعدّ : فِتيةٌ وصِبيةٌ وغِلمةٌ من قبيل أسماء الجموع[3].

3-6- هـ /اسم الجنس : هو ما تضمّن معنى الجمع دالاً على الجنس، وله مفرد مميّز عنه بالتاء، أو ياء النسب كـ تفاح وسفرجل وتمر مفردها تفاحة وسفرجلة وتمرة، ومثله عرب وترك يميّز مفردها بياء النسب، نحو: عربي وتركي ورومي [4].

1)- سيبويه، الكتاب، ص624/3.باب اسم الجمع ...
2)- المرجع نفسه ، ص624/3، باب اسم الجمع ، وما لم يكسر عليه واحد للجمع ولكنّه شيء واحد يقع على الجميع
3)- ابن مالك ، تسهيل الفوائد، المطبعة الميرية ، ط 1319،01 هـ ، ص298 .
4)- خديجة الحديثي، مرجع سبق ذكره ، ص375،وينظر: والاسترابادي، مرجع سبق ذكره 105/2، والسيوطي،همع الهوامع15/6، وعباس أبو السعود ، مرجع سبق ذكره ، ص265-270، وعبد المنعم سيد عبد العال، مرجع سبق ذكره ، ص83.

7- المبحث السابع : العدول الصرفي :

يمكننا تعريف **العدول** بأنّه : خروج عن النمط المألوف ، أو هو انتهاك وكسر النـــاطق أو الكاتب لأعراف الكلام الذي يستخدمه مع تحقيق الفائدة أو مـــا يحســـن الســـكوت عنـــه. وأمّا **مفهوم العدول الصرفي** فـــهو: « ترك الوزن القياسي لوزن آخـــر لدلالـــة معنويـــة لا يحتويها الـــوزن الأوّل ، وهـــذه الزيادة في الحروف وفـــق أوزان وصيغ معـــــروفة فـــي اللغة العـــربية بالاشتقاق ، وقد أخضعت هذه الزوائد الصوتية الصيغ إلى معـــايير قياســـية سجلت معها منظومة التحكم الصرفية العربية أوزانا » [1] .

والعدول لا يأتي إلاّ لدلالة معينة يرجحها السياق فبتحديد موطن العدول يمـــكن معرفة ســـرِّه الدلالي فالعدول عن مبنى إلى مبنى آخر يؤدّي حتماً إلى العدول عن معنى إلى معنى آخر لا سيّما إذا ما اتفقت المباني في الجذر اللّغوي المشتقة منه .

1) - عبد القادر عبد الجليل ،الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية ، دار الصفاء الأردن ،ط01 ، 2002، ص324.